الاقتصاد الليبي "الواقع و التطلعات"دراسة تحليلية مبسطة بالتطبيق على قطاع النفط خلال الفترة من 1969-2014

دراسة بحثية

الأستاذ/ ناصر عبد الكريم الغزواني

جامعة عمر المختار – ليبيا

البريد الإلكتروني : nasirtourism2000@hotmail.com

الملخص

هدف البحث إلى تقييم أداء الاقتصاد الليبي من حيث أداء القطاعات الاقتصادية , وبصفة خاصة قطاع النفط, ومعرفة مدى مساهمته إيجابا أو سلبا في تحقيق التقدم والرخاء للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1969-2014)، و تم ابتاع منهج البحث الوصفي من خلال الاطلاع على المصادر الإقتصادية المتنوعة، و من أهم النتائج أن الاقتصاد الليبي اقتصاد نامي يتميز بالازدواجية , أي وجود قطاعات متطورة" وبالتحديد قطاعي النفط والغاز" وقطاعات أخرى متخلفة وما يتبع ذلك من وجود خلل هيكلي كبير داخل أرجاء هذا الاقتصا، .و ضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمارات الأجنبية وتركزها بشكل رئيسي في قطاع النفط وضعف مساهمة القطاع الخاص في هذه الاستثمارات بالإضافة إلى القدرة المحدودة جدا للمنتجات المحلية الليبية على المنافسة الدولية وعدم قدرة الدولة على خلق استثمارات جديدة .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الليبي ، قطاع النفط، الفترة من 1969-2014

مقدمة:

ليبيا دولة أفريقية تقع على ساحل شمال أفريقيا, يبلغ عدد سكان ليبيا 6.597 مليون نسمة وهو ضئيل مقارنة بمساحة البلاد التي تبلغ نحو 1,800,000 كيلومتر مربع، وتعد السابعة عشرة على مستوى العالم من حيث المساحة ، ورابع أكبر بلدان أفريقيا مساحة، كما أنها تملك أطول ساحل بين الدول المطلة على البحر المتوسط يبلغ طوله حوالي 1.955 كم. سجلت ليبيا أعلى مؤشر للتنمية البشرية في أفريقيا ورابع أعلى ناتج محلي إجمالي في القارة لعام 2009، بعد سيشيل، غينيا الاستوائية والغابون. وهذا يعود لاحتياطياتها النفطية الكبيرة والكثافة السكانية المنخفضة .

شكل(1): خريطة لدولة ليبيا توضح المدن الرئيسية والطرق التي تربط بينها فضلا عن تلك الدول المحيطة بالدولة من مختلف الاتجاهات.

Source: pictures.msharkat.com

وإذا ما أخذنا لمحة سريعة على اقتصاد هذه الدولة قبل عام 1969, فنجد أنه قبل إكتشاف النفط وتصديره للأسواق العالمية , كانت ليبيا دولة فقيرة يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على النشاط الزراعي والرعوي , ونظرا لدور ليبيا الاستراتيجي الفعال خلال الحرب العالمية الثانية" المساند لبريطانيا والولايات المتحدة ضد الاستعمار الايطالي", فقد كان على الحكومة الليبية أن تعتمد على الشركاء الأجانب للحصول على إحتياجاتها المالية. وخلال فترة الإستعمار الايطالي ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية, لعبت المعونات المقدمة من كل من ايطاليا

والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دورها في جعل الإدارة الليبية قادرة على الوفاء بإلتزاماتها المالية. وبعد عام 1956, إنخفضت الحاجة إلى تلك المعونات المالية الأجنبية مع بدأ شركات النفط الأجنبية في الإستثمار بكثافة في ليبيا بشكل أدى إلى حدوث تدفقات مالية كبيرة. وخلال فترة الستينات ساعدت تلك الإستثمارات المنفذة في العقد السابق الدولة على سداد جميع ديونها وتمتعت برخاء كبير مرتبط بوجود هذه الثروة النفطية, بحيث لم يقتصر الأمر فقط على تقليص إحتياجات الحكومة للمساعدات الأجنبية, بل أيضا تسبب ذلك في حدوث زيادة ضخمة في مستويات الدخل المحلي الخاضع للضريبة Taxable Domestic Income.

ولكن مع ذلك, أخذت تنمية الموارد الطبيعية والبشرية في الإزدياد بشكل متباطئ بشكل أوجب ضرورة الإعتماد المتواصل على المساعدات التقنية الغربية بحيث تؤدي تلك التبعية "الاقتصادية" للغرب إلى تحقيق أعلى قدر ممكن من الكفاءة الوظيفية, مثل هذه التبعية التي لم تفلح الحكومات التالية من التخلص منها , بحيث أدى ذلك إلى إدراك الليبيين بشدة حقيقة مركزهم المرؤوسSubordinate Status داخل حقل الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بتعاملهم مع الغرب الصناعي.

وفيما بعد, عمدت حكومة القذافي إلى تخصيص أهمية قصوى لتحقيق ماتعتبره " الإستقلال الاقتصادي الحقيقي true economic independence , ولقد كانت هذه الخطوة إحدى توجهات القذافي الثابتة وشكلت حجر الأساس للسياسات الاقتصادية للحكومة الثورية بعد عام 1969. وكان من ضمن التوجهات الاقتصادية الأخرى البارزة للقذافي هو تحقيق المساواة من خلال مبدأ الإشتراكية. وبسبب نظرة القذافي المنفردة لطابع الدولة وعدم ثقته بالقطاع الخاص ومقته لمسألة الدافع المتعلق بالربحprofit motive , فلقد كان يشدد على أن مسألة تحقيق المساوة والاستقلال الاقتصادي يمكن تحقيقها فقط من خلال التدخل الواسع للدولة. وبالتالي, فلقد أحكمت الدولة سيطرتها على جميع الأنشطة الاقتصادية منذ مجئ القذافي للسلطة[1].

وعلى ذلك, فلقد أحكمت الحكومة سيطرتها على اقتصاد ليبيا ذو التوجه الاشتراكي من خلال سيطرتها على موارد النفط الخاصة بالدولة والتي تستحوذ على نحو 95% من حصيلة صادرات الدولة, 75% من إجمالي الايرادات الحكومية و 25% من إجمالي الناتج المحلي. وتشكل إيرادات النفط " بالتالي" المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية , وعلى الرغم من أن هذه الإيرادات مع قلة عدد السكان منحت ليبيا أحد أعلى الأرقام المسجلة لمعدل الدخل الفردي في قارة أفريقيا, إلا أن سؤ إدارة الدولة للموارد الاقتصادية أدى إلى إرتفاع نسبة التضخم وزيادة أسعار الواردات[2].

كذلك تعتبر ليبيا دولة غنية بإنتاج عنصر أخر هام من عناصر الطاقة وهو الغاز, والذي وصل معدل إنتاجه إلى نحو 399 مليار قدم / 3 وذلك من احتياطي مؤكد قدره 52.7 تريليون قدم/ 3. وفيما يتعلق القطاع الصناعي , فتنشط في ليبيا بعض الصناعات الخفيفة مثل صناعات الحديد والصلب والأسمنت ومواد البناء

[1] Mongaby.com, Libya,The Economy,e-research, accessed on 18-11-2011.

[2] Bureau of Near Eastern Affairs,Background Note; Libya ,July 2011,e-report, accesses on 18-11-2011.

والصودا الكاوية وأسمدة اليوريا والصناعات البتروكيماوية الأخرى , فضلا عن تلك الصناعات الخاصة بالمنتجات الغذائية والصيد البحري.

وتتمثل أهم المنتجات الزراعية في الشعير والقمح والطماطم والبطاطس والزيتون " والذي ينشط بصفة خاصة في منطقة الغرب" , بالاضافة إلى الخضروات والفواكه واللحوم. كما لاينبغي لنا هنا تغافل إنتاج التمور والذي تشتهر بإنتاجه منطقة الجفرة وسط ليبيا.

مورد أخر هام من موارد ليبيا الاقتصادية يتمثل في الثروة البحرية, فلقد مكن وقوع ليبيا على ساحل طويل جنوب البحر المتوسط يمتد لنحو 1900 كيلو متر من استحواذ البلاد على عديد من الثروات البحرية الهامة. ومن أهم تلك المناطق على هذا الساحل الطويل خليج سرت والذي يمتد لمسافة 800 كيلو متر من مدينة بنغازي شرقا حتى مدينة مصراتة غربا , وهو يشكل أهم مورد للثروة البحرية في ليبيا، ففي عمقه تعيش أنواع اقتصادية مختلفة من الأسماك وكذلك الاسفنج، علاوة على السلاحف البحرية التي تضع بيوضها على شواطئه في موسم تكاثرها. وتحوز ليبيا المرتبة الأولى بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط في عدد هذه السلاحف[3].

شكل(2): موقع خليج سرت" من بنغازي الى مصراتة"

المصدر: موقع ويكبيديا الموسوعة الحرة, خليج سرت.

[3] خليج سرت, من ويكيبيديا الموسوعة الحرة, موقع الكتروني, تاريخ مرور 19-11-2011.

وهناك أيضا نصيب لابأس به للدولة من موارد الثروة الحيوانية , فيوجد في ليبيا نحو 4.13 مليون رأس من الأغنام , 1.6 مليون رأس من الماعز بالاضافة إلى نحو 25 مليون رأس من الدجاج[4], كذلك يجب الاشارة في هذا السياق إلى منظومة النهر الصناعي العظيم والتي تمر عبرأراضي الصحراء الليبية وهذه المنظومة تشكل أحد المصادر الاقتصادية الهامة لري الأراضي وتربية الماشية والأغنام وري وزراعة المحصولات المختلفة. وعن المعدن النفيس "الذهب" , فليبيا تعد من الدول التي تضم كميات كبيرة من هذا المعدن, ووفق احصائيات مجلس الذهب العالمي (2011) فإن ليبيا تتوفر على احتياطي من المعدن النفيس يبلغ 143.8 طن , مايساوي 5.6% من اجمالي الاحتياطي لدى بلدان العالم.

أخيرا, يتبقى لنا هنا مورد هام جدا من موارد الدولة الاقتصادية ولكنه غير مستغل بما فيه الكفاية, وهو المورد السياحي , فليبيا تمتلك الثلاثية السياحية المشهورة والتي تبدأ بحرف "الإس " الانجليزي , وهي الشمس والرمل والبحر sun, sand and sea , فيما يتعلق بالشمس , فليبيا تتميز بمناخ مشمس على مدار العام وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط , وفيما يتعلق بالرمال , فليبيا تمتلك واحدة من أكبر الصحاري العجيبة في العالم والتي تستهوي السواح المولعين برحلات السفاري[5] بالاضافة إلى عدد كبير من الشواطئ ذات الرمال الناعمة, وأخيرا فيما يتعلق بالبحار, فليبيا تطل على ساحل طويل هو ساحل البحر الأبيض المتوسط بطول يبلغ نحو 1900 كيلومتر. كذلك يوجد في ليبيا عدد كبير ومتنوع من المناطق التاريخية والأثرية الهامة والتي تنتمي للحضارات المختلفة الفينيقية والإغريقية والرومانية والاسلامية وكذلك حضارات ماقبل التاريخ, وتحتوي ليبيا على خمسة مواقع هامة للتراث العالمي World Heritage Sites (مدن صبراتة – لبدة- شحات وغدامس-جبال الأكاكوس) بالاضافة إلى التراث الشعبي الهام الذي يشكل عنصر قوي من عناصر جذب السواح. ورغم إستفادة الدولة من الطفرة النفطية الأخيرة في دعم البنية التحتية الخاصة بالسياحة, إلا أنه ماتحقق للقطاع السياحي يبدو أنه حتى الأن لايتناسب مع موارد الدولة السياحية المتنوعة, وهو ماسوف يتم إستعراضه بشكل أكثر تفصيلا لاحقا.

مشكلة البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الهامة التالية بخصوص الاقتصاد الليبي بحيث يتم كشف اللماط عن إجابة هذه التساؤلات من خلال ما يتم عرضه داخل الدراسة النظرية, وهذه التساؤلات هي:

1- ما هي أبرز السمات والخصائص البارزة للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1969-2014), أي كيف كان شكل النظام الاقتصادي للدولة؟ وذلك فيما يتعلق بالايجابيات والسلبيات الموجودة؟.

[4] Word Desk Reference,E-site ,Libya,Resources, accessed on; 21-11-2011.

[5] ليبيا ويكيبيديا الموسوعة الحرة, مرجع سابق.

2- هل كان أداء القطاعات الاقتصادية " وبصفة خاصة قطاع النفط" على المستوى المطلوب في ظل ما تمتلكه ليبيا من إنتاجيات واحتياطات نفطية ضخمة؟

3- ماهي فرص الاقتصاد الليبي في التعافي والتقدم في ظل الأوضاع الأخيرة وعلى ضؤ ما تذكره التقارير الاقتصادية الدولية في شأن الاقتصاد الليبي؟

أهمية البحث:

دائما ما تحظى تلك الدراسات المتعلقة بالاقتصاد والتي تتناول بالبحث والتقييم الموارد والوضع الاقتصادي للدول المختلفة بأهمية كبيرة, وخاصة إذا ما تعلق الواقع بدول لها نصيب كبير من الموارد الاقتصادية مثل ليبيا, هذه الدولة التي كان وضعها يدعو للأسى والحسرة مع حصولها على استقلالها منذ بداية الخمسينات حتى ظهور النفط من جوف الصحراء عام 1961تقريبا وتصديره بكميات كبيرة للأسواق العالمية منذ ذلك التاريخ. ويشكل هذا النفط عنصر قوة رئيسي داخل منظومة الاقتصاد الليبي , بالإضافة إلى توفر أنواع مختلفة غير مستغلة من المعادن الهامة كالغاز وغيره داخل مساحة جغرافية تربو على مليون وسبعمائة وخمسون ألف كيلو متر مع أكبر شاطئ جنوبي على ضفة البحر الأبيض المتوسط يزيد عن 1900 كيلومتر, فضلا عن العديد من الموارد الأخرى مثل وجود ثروات سياحية ضخمة تعتبر في معظمها خارج نطاق الاستفادة منها. **وهذا البحث يكتسب أهميته بشكل خاص من خلال تغطيته بشكل مختصر وشامل لأداء الاقتصاد الليبي خلال فترة كبيرة تمتد بين عامي 1969-2014,** ومقارنة ما تحقق خلال هذه الفترة من نتائج اقتصادية مع الواقع الفعلي لإمكانات الدولة الاقتصادية, وتتبلور هذه النتائج من خلال تلك المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالتنمية البشرية ومستويات المعيشة والدخل القومي والفردي وفرص العمل المتاحة وحركة الصادرات وغيرها. وباختصار هنا, **فإن أهمية هذا البحث أنه يتعرض بشكل ملخص بالتحليل والتقييم لظاهرة اقتصادية كبيرة ومعقدة تتعلق بأداء القطاعات الاقتصادية وأهمها القطاع الرئيسي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الليبي وهو قطاع النفط,** حيث تقييم مدى مساهمة هذا القطاع **بالسلب أو بالإيجاب** على تطور الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة , وبالتالي وضع تصور لمساهمة هذا القطاع في فرص تعافي وتطور الاقتصاد الليبي " بصفة عامة" في المستقبل على ضؤ السياسات المالية المتعلقة بالدولة وماهو متوقع أو مفترض تنفيذه, كذلك يتم وضع هذا التصور وفقا لتقييم التقارير الاقتصادية الحديثة " تقرير صندوق النقد الدولي" للاقتصاد الليبي من حيث نقاط الضعف والقوة وفرص وشروط التطور الاقتصادي في المستقبل. ولا يخفى هنا مدى الأهمية الشديدة لهذه التقارير سواء من حيث تقييم وضعية الاقتصاد الليبي ومدى أهمية وفاعلية الاعتماد على قطاع الطاقة من ناحية , أو تقييم فرص وشروط تطور هذا الاقتصاد في المستقبل من ناحية أخرى.

أهداف البحث:

1- تقييم أداء الاقتصاد الليبي من حيث أداء القطاعات الاقتصادية , وبصفة خاصة قطاع النفط, ومعرفة مدى مساهمته إيجابا أو سلبا في تحقيق التقدم والرخاء للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1969-2014)

2- وضع تصور أو تقييم شامل ودقيق لمدى إمكانية تحقيق تقدم في المستقبل للاقتصاد الليبي عامة وقطاع النفط بصفة خاصة, وذلك وفقا لما يقرره الواقع الاقتصادي ماضيا وحاضرا, وما تعرضه وتقرره التقارير الاقتصادية الدولية المتعلقة بأداء الاقتصاد الليبي.

منهجية البحث:

سوف يعتمد الباحث في اجراء هذه الدراسة على المناهج التالية:-

أولاً: منهج البحث الاجتماعي:- وتحديدا المنهج الوصفي من اجل استعرض الأفكار والمفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال تقسيمه إلى مباحث .

ثانيا: المنهج التاريخي :- وذلك من أجل التوصل إلى بعض الحقائق والآراء الهامة السابقة بشأن طبيعة الاقتصاد الليبي في الفترات السابقة بصفة عامة وعرض تجارب مشابهة لذلك في بعض الدول في الماضي.

أدوات البحث:

سوف يعتمد البحث على استخدام الأدوات الأكاديمية الشائعة في مشاريع الأبحاث العلمية والمتمثلة في المصادر العلمية المتخصصة التي تهتم بموضوع الدراسة ومن أهمها الكتب العلمية بالإضافة إلى بعض المصادر الهامة مثل الدوريات والمقالات العلمية ومواقع الانترنت , فضلا عن التقارير الاقتصادية المحلية والدولية المتعلقة بموضوع الدراسة.

الاطار العام للبحث:

المبحث الأول: بداية النشاط الفعلي للاقتصاد المحلي الليبي ومؤشرات الأداء المسجلة خلال الفترة "1969-2014".

المبحث الثاني: مدى دور وفاعلية قطاع النفط في تنمية الاقتصاد الليبي:

أولا: تأثير قطاع النفط على الاقتصاد الليبي" التقييم مع التوقعات"

ثانيا: التقارير الاقتصادية الدولية الحديثة وتقييمها لقطاع النفط الليبي" تقارير صندوق النقد الدولي -2011 2013-2014 :"

المبحث الأول : بداية النشاط الفعلي للاقتصاد المحلي الليبي ومؤشرات الأداء المسجلة خلال الفترة " 1969- 2014"

أهم ما تحقق هو صياغة وتنفيذ الخطط التنموية الطموحة (الخطة الثلاثية 1973-1975، والخماسية 1976-1980، والخماسية الثانية 1981-1986..) ، وهي خطط استطاعت أن تخلق بنية تحتية اقتصادية صلبة كافية لتبليط مساحة جغرافية تعادل مساحة ثلاث دول أوروبية هي إيطاليا وألمانيا وفرنسا، كما تحقق في بعض السنوات اكتفاء ذاتي من بعض السلع الأساسية، ووضعت نواة لمشاريع متطورة للصناعات الخفيفة والمتوسطة والإستراتيجية التي وجهت إليها موارد استثمارية ضخمة طيلة ثلاثة عقود من التنمية ضمن ما عرف بميزانيات التحول التي أنفق عليها أكثر من 50 مليار دينار ليبي خلال ثلاثة عقود من 1970 إلى 2000.

ولقد سيطر القطاع العام سيطرة مطلقة في ليبيا منذ عام 1969 حتى سنة 1977 على إدارة وتسيير النشاط الاقتصادي، بل إنه كان القاطرة الرئيسية للاقتصاد الوطني، حيث أشرف على تأميم المصارف والمؤسسات الأجنبية، وأسهم في خلق الشركات الوطنية العامة التي تضطلع بريادية في توفير حاجات المجتمع، كما كان للقطاع العام نصيب الأسد في الصياغة والإشراف والتنفيذ والمتابعة لأغلب الخطط الاقتصادية، وقد استطاع بذلك أن يجذر مفهوم الدولة في نفوس المواطنين، ويسهم في تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات الأساسية.

إلا أن ذلك لا يعني أنه نجح في كل الأدوار والمراحل والمواقف، حيث واجه عدة عقبات ، وذلك حين بدأت تتآكل احتياطيات الدولة من الموارد المالية بسبب تزايد مؤشر الإنفاق العام، كما بدأت الخدمات العمومية الصحية والتعليمية تتراجع في كفاءتها كما وكيفا، علاوة على عجز قطاعات الإنتاج الزراعية والصناعية عن توفير عوائد مناسبة مقابل التمويلات الهائلة التي أنفقت عليها من الموازنة العامة المتأتية كلية من إيرادات النفط الخام[6].

إن إجمالي الناتج المحلي الليبي خلال العام 2008 قارب من 90 مليار دولار. وباعتبار أن عدد سكان ليبيا لا يتجاوز ستة ملايين نسمة، فإن متوسط دخلها الفردي وصل الى 15000 دولار، وهو الأعلى في أفريقيا ويجعل من ليبيا دولة ذات دخل متوسط حسب تصنيفات البنك العالمي. وقد بلغ فائض ماليتها العمومية 25 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي وفائض حسابها التجاري ما يربو عن 40 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي. وتعد هذه الأرقام قياسية بالنظر الى مستويات العجز الداخلي والخارجي التي تعاني منه الكثير من الدول ولا سيما في الفترة الراهنة، إلا أنها تخفي مجموعة من الاختلالات لا يمكن تجاهلها:

[6] قناة الجزيرة, صفحة المعرفة, الاقتصاد الليبي وتوسيع قاعدة الملكية, مقالة الكترونية بتاريخ 3-10-2004 .

- إن الفضل كله في هذه الارقام يعود إلى الثروات النفطية والغازية التي تزخر بها ليبيا والتي تساهم بنصف الناتج الإجمالي المحلي، وما يناهز 97 في المئة من الصادرات، وثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية. وهذا ما يفيد أن الاقتصاد الليبي لا يزال يرزخ تحت التقلبات العشوائية لأسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، ينتعش بارتفاعها، وينكمش بهبوطها، وأن مليارات الدولارات التي تم تحصيلها خلال سنوات طويلة لم تنفع في تنويع الاقتصاد وفك ارتباطه المفرط بقطاع الطاقة، ولا سيما وأن ليبيا تستحوذ على مؤهلات طبيعية أخرى مهمة. فموقعها الجغرافي الاستراتيجي يهبها واجهة فريدة على البحر المتوسط تمتد على طول ألفي كيلومتر، بالإضافة إلى صحاري شاسعة يمكنها توظيفها في الميدان السياحي.

- إن ارتفاع متوسط الدخل الفردي، بالإضافة إلى عدم استقراره وخضوعه إلى تغيرات أسعار النفط، يخفي التباين الهام في توزيع الدخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية، ولا تتوفر في ليبيا أي مسوحات مفصلة حول دخل ونفقات الأسر ومستويات المعيشة لقياس مستوى هذا التباين، إلا أن ثمة بيانات أخرى تشير إلى ذلك بشكل واضح.

فالقطاع الفلاحي" الزراعي"، على سبيل المثال، يوفر العمل لما يقارب 20 في المائة من اليد العاملة، بينما لا تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي 2 في المائة. في المقابل، فإن القطاع الصناعي الذي يضم الصناعة البيتروكيماوية، إضافة إلى إنتاج النفط والغاز الطبيعي، يساهم بما يزيد عن 60 في المائة من الناتج المحلي بينما يشغل أقل من 25 في المئة من مجموع العمالة. ويتميز هذا القطاع بمستويات أجوره المرتفعة واستفادة العاملين فيه من امتيازات عينية متعددة مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تمتص الجزء الأكبر من العمالة.

- ما أهمية توافر فائض في الميزانية الحكومية في ظل ضعف البنيات التحتية من طرق وموانئ ومطارات، وفي ظل خدمات اجتماعية من تعليم وصحة ذات جودة متدنية، ومستويات مرتفعة للبطالة تتراوح بين 15 و30 في المئة[7].

هذا, وقد قسمت مراحل التنمية في ليبيا الى 3 مراحل، **مرحلتها الأولى منذ بداية الثورة في عام 1969 إلى عام 1982** بإنفاق تنموي ضخم بالنسبة لتلك المرحلة، شهدت معدلات نمو عالية وإنجازات كبيرة في مختلف المجالات، **ومرحلتها الثانية من عام 1982 الى 2005** التي شهدت انخفاض أسعار النفط ووصل سعر البرميل خلالها في عام 1986 إلى 8 دولارات، في الوقت الذي شهدت فيه ليبيا بشكل متزامن زيادة في معدلات النمو السكاني بمعدل 4.8 %، مع وصول نسبة الشباب دون الـ30 سنة 70%.

[7] الحسن عاشي,أربعون عاما على ثورة الفاتح, الاقتصاد الليبي إلى أين؟ صحيفة القدس العربي, مقالة الكترونية بتاريخ 8-9-2009, المرور: 21-11-2011.

وشهدت هذه المرحلة عدم قدرة الإنفاق العام على مجاراة الطلب، والذي أدى إلى قصور العرض الكلي للخدمات وظهور العجز في الخدمات أيضا.

أما المرحلة الثالثة **فهي المرحلة الممتدة من 2006 الى 2010** والتي شهدت ارتفاعا في أسعار النفط وتحسن في البيئة المؤثرة في التنمية في ليبيا. وكانت الأهداف القطاعية تستهدف تنفيذ 550 ألف وحدة سكنية بكافة مرافقها الخدمية والتحتية، و170 ألف قرض سكني من مصرف الادخار، وبتنفيذ 41 مدينة بمرافق متكاملة بمختلف مدن ومناطق ليبيا، وتنفيذ مرافق أساسية ببعض المدن وعدد من محطات التحلية وبسعات 1200 كم مكعب في اليوم وبالتوسع في الكهرباء بـ8 ألف ميغاوات بحيث ترتفع القدرة الانتاجية بما يزيد عن 13 ألف ميغاوات، وتطوير شبكات ومحطات التحويل وتحسين شبكات الجهد المتوسط وتطوير وتحسين الشبكات، والتوسع في مطارات طرابلس وبنغازي وسبها وتطوير مطار القرضابية الدولي والمطارات الأخرى والتوسع فيها، وتنفيذ طرق رئيسية بـ15 ألف كم والطرق الزراعية بـ7 ألف كم وتنفيذ ازدواجية في الطريق الساحلي بـ6500 كم، وتنفيذ طرق السكك الحديدية، وتنفيذ البني التحتية لـ40 مدينة ومنطقة صناعية.

ووفقا للنشرة الدولية الخاصة بالنفط والغاز Oil and Gaz Journal , فإن ليبيا تمتلك نحو 46.4 بليون برميل من احتياطي النفط, الإحتياطى الأكبر في أفريقيا, بالإضافة إلى نحو 55 تريليون قدم مكعب من إحتياطي الغاز. وفي عام 2010 بلغ إنتاج ليبيا الكلي من النفط " الخام والسائل" نحو 1.8 مليون برميل يوميا[8]. مع ملاحظة هنا أن هذا النفط لايزال مكتشف بعد بصورة كافية.

هذا, ولم يحدث في أي وقت مضى منذ عام 1969 أن كانت القيادة الليبية عاجزة عن وضع السياسات التي تضمن توفير العائدات الخاصة بالنفط, وعلى المستوى المحلي الداخلي تم تحقيق نجاح كبير في توفير احتياجات السكان من خلال الإنفاق على البنية التحتية المادية والاجتماعية, وعلى نحو موازي لذلك, فلقد تم أيضا تلبية المتطلبات الخاصة بالاستهلاك . وفي نفس الوقت, نجد أن تلك القطاعات الأكثر تعقيدا مثل قطاعي الزراعة والصناعة, واللذين كان ينظر إليهما كأساس لقيام كيان اقتصادي دائم في المستقبل, فإنهما لم يكونا على قدر الاستجابة لمستويات الاستثمار العالية المخصصة لهما في سنوات السبعينات. ونجد هنا أنه إذا ماكان الشعب الليبي ينظر بإرتياح لتلك الانجازات الاقتصادية المتحققة, فإن جيران ليبيا والمراقبين لسياسات ليبيا المحلية والدولية كانوا في حالة انزعاج دائم بسبب تلك السياسات الملفتة للنظر الخاصة بالقيادة الليبية[9].

وقد كانت **مؤشرات التعليم** في ليبيا قبل عام 1969 تنحدر بشكل عام نحو مستويات دنيا لتؤكد حالة التخلف التي ترزخ في ظلامها البلاد, فالقلة القليلة من أبناء الشعب كانت تذهب إلى المدرسة وتواصل تعليمها في مراحل تالية، وذلك لم يكن إلا بسبب ندرة الوحدات التعليمية وعدم انتشارها ضمن مختلف التجمعات

[8] Euraasia Review,news&analysis,Libya Energy Profile, e-article, 25-2-2011, accessed on 25-11-2011.

[9] J.A.Alan, Libya accommodates to lower oil revenues,e-Article, International Journal of Middle East Studies, 15, 1983, visit on: 23-11-2011.

السكانية، لهذا ولأمور تتعلق بصعوبة الانخراط في التعليم بالنسبة لمعظم شرائح المجتمع آن ذاك, فقد كان التعليم والذهاب للمدارس يمثل مظهرا من مظاهر الترف، وأمام حالة كهذه ليس من المستغرب أبدا انتشار حالة عامة من الأمية المفرطة، التي كانت بدورها ذات انعكاسات سلبية على مختلف أوجه الحياة الأخرى، حيث كانت محدودية الانخراط في العملية التعليمية تؤثر سلبا على وجود كوادر علمية وفنية وطنية تقدم خدماتها للمجتمع وتساهم في توعيته.

وبما أن التعليم والمعرفة أساس لخوض حياة العصر ومواكبة تطوراته وأداة فعالة لنشر الوعي والرقي بمستوى الحياة, فقد حرصت الدولة أولا على محاربة الأمية واستخدمت في ذلك عاملا مهما وفعالا ألا وهو إنشاء الوحدات التعليمية في كل الأحياء والمناطق بحيث تسهل سبل التعلم لكل أبناء الشعب ومن دون عناء وبذلك فإن الجالسين على مقاعد الدرس صارت أعدادهم في تزايد حتى تم القضاء نهائيا على الأمية، إلى جانب ذلك فإن الدولة أقامت مؤسسات التعليم العالي والتي بدورها ساهمت في توفير الكوادر البشرية التي انخرطت وتم الاستفادة منها في خطط التنمية المختلفة، كما حرصت الدولة على تهيئة هذه الكوادر وإعدادها الإعداد الجيد من خلال عمليات الإيفاد للدراسة في الخارج وعلى حساب المجتمع. وإنه ومن خلال جملة الإنجازات ومجموع الأرقام الضخمة للدارسين والناتج العام للعملية التعليمية, فإن الأمية والجهل صارت مفردات من الماضي.

وعن **قطاع الصحة**, فإن هذا القطاع كغيره من القطاعات الأخرى كان مهمشا ولا تتوافر له البنى التحتية التي يساهم توافرها في الحفاظ على الصحة العامة للمجتمع وتراعى احتياجاته، لهذا كان الليبيون في ذاك الوقت يلجأون للتداوي بطرق بدائية ومتخلفة جدا عن مرحلة التطور التي كان يشهدها العالم في المجال ذاته، لذلك أولت الدولة أهمية قصوى لهذا القطاع وذلك عبر سلسلة من الإنجازات الصحية المختلفة التي انتشرت في مدن وقرى ليبيا، وهو ما انعكس بشكل إيجابي ومباشر على صحة المجتمع.

فقد تمكنت الدولة عبر خطط التنمية المتواصلة من إحداث نقلة جبارة في قطاع الصحة كما في باقي القطاعات الأخرى، فليبيا التي كان لا يوجد بها إلا عددا بسيطا من المرافق الصحية أصبحت وبفعل تلك الخطط تمتلك مجموعة كبيرة من الوحدات والمرافق الصحية الضخمة المنتشرة في مختلف المناطق، وبذلك فإن ليبيا أصبحت اليوم في المراتب المتقدمة بالنسبة لحجم الرعاية الصحية التي تتوافر لمواطنيها.

وعن النشاط الزراعي في ليبيا قبل عام 1969 ,على الرغم من محدوديته، فإنه كان في معظمه حكرا على مستوطنين من بقايا الاحتلال الإيطالي الذين كانوا يمثلون الملاك الوحيدون للأراضي المزروعة وكان الليبيون، وفي مفارقة عجيبة تعكس مدى الظلم الواقع عليهم، هم العمال الذين يفلحون تلك الأراضي في مقابل أجور زهيدة لا تكاد تسد نسبة ضئيلة من احتياجاتهم اليومية، لذلك كانت معظم الأسر الليبية تعيش حياة لا تتناسب وما يتوافر في بلادهم من ثروات، إلى جانب هذا فإن مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ظلت مهملة في ظل غياب سياسات الاستصلاح الزراعي. ولذلك كانت الثورة معنية في المقام الأول بإعادة الأمور

إلى نصابها الطبيعي فلا يمكن لليبيا أن تكون حرة مستقلة في ظل جيش المستوطنين الذي يستنزف خيرات الأرض ويستثمرها من أجل حياة البذخ الارستقراطي بينما المواطن صاحب الحق في أرضه يعيش أجيرا لديهم وبمقابل زهيد لا يكاد يذكر . فكان إجلاء هؤلاء المستوطنين في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول العام 1971 إنجازا تاريخيا أصبحت بفضله الأرض كاملة ملكا لليبيين يعملون فيها ويستثمرونها وفق جهدهم وبما يتناسب واحتياجاتهم وحاجة مجتمعهم وبذلك انقضى عهد الإقطاع الذي كان يجثم على أرض ليبيا الطاهرة.

وفي ظل تلك الثورة الزراعية تم استصلاح مساحات هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة وتم إقامة مشاريع زراعية وزودت بالآلات والمعدات الحديثة ومن ثم توزيعها على الفلاحين على هيئة مزارع مقسمة. وساهمت الثورة الزراعية في تحقيق معدلات متقدمة على صعيد توفير الغذاء من مختلف المحاصيل وذلك بفضل التحول الذي شهده القطاع وبفعل المتابعة المستمرة التي ساهمت في زيادة المساحات المزروعة ومضاعفة إنتاجية المشاريع من محاصيل القمح والشعير وفي سبيل توفير المياه باعتبارها العامل الرئيسي لازدهار هذا القطاع، فقد اهتمت الحكومة بحفر الآبار وإقامة السدود ويأتي النهر الصناعي العظيم عملا جبارا وإنجازا هندسيا رائدا عندما تدفقت المياه من الجنوب إلى الشمال لتروي عطش الأرض والإنسان عبر آلاف الكيلومترات، وحتى التقاء النهرين.

هذا , ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في ليبيا، بعد قطاع النفط باعتباره المصدر الرئيسي للسلع الغذائية وسعت التنمية الزراعية إلى إحداث التنمية المكانية المتوازنة، وتنمية الثروة الحيوانية ، وتسهيل الإقراض، وتشجيع الجمعيات الزراعية، وتطوير الإنتاج النباتي والحيواني، وزيادة نصيب الفرد من الخضراوات والفاكهة. وقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير من حيث الإنفاق الاستثماري على المشاريع ووصلت نسبة الاستثمار في هذا القطاع إلى حوالي 20% من مجموع الاستثمارات من خلال كافة المجالات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني. ويشكل القطاع الزراعي بليبيا (الإنتاج النباتي والحيواني والغابات والثروة السمكية) حوالي 8.2 % من إجمالي الدخل القومي، ويصل عدد العاملين في هذا القطاع إلى حوالي 7.5% من عدد العاملين اقتصاديا .

وتصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة في ليبيا حوالي 2.07% من جملة مساحة البلاد، منها 14% (أقل من 1% تحت الري الدائم لسنة 2002 و 78% ليست تحت الري الدائم خلال سنة 2003 . بالإضافة إلى 8% مراعي ، وأقل من 1% غابات) ويتركز أكثر من 80 % من النشاط الزراعي في المناطق الساحلية، ويعتبر الري وخاصة الدائم من الأنماط الزراعية السائدة بالبلاد، اعتمادا على المياه الجوفية، إلا أن هذه المياه تعاني من الاستنزاف الجائر قياسا مع التعويض السنوي لها من مياه الأمطار .

وتستورد ليبيا جزءا من المواد الغذائية من الخارج، حيث شكلت هذه المواد حوالي 18.1% من جملة الواردات لعام 1996، ووصل نصيب الفرد من السعرات الحرارية لسنوات 1965/ 1967 إلى حوالي 2061 بينما أرتفع إلى 3324 سعرا حرارياً للسنوات 2000/ 2002 (متوسط السعرات الحرارية المطلوبة 2400).

أما فيما يخص الثروة الحيوانية فإنه ونتيجة لاهتمام الثورة بتنمية المراعي وحمايتها وإقامة مشاريع تربية الحيوانات مثل الأبقار والدواجن, فإن الناتج في هذا الجانب شهد تضاعف حجم اللحوم والألبان. وفي مجالات أخرى راعت الثورة توفير المرافق والأدوات المساعدة لتنمية القطاع البحري باعتبار ليبيا تمتلك شاطئا يمتد على البحر المتوسط بمساحة تصل إلى نحو 2000كم باعتبار أن منتجات البحر تساهم في توفير الغذاء وتدعيم الصناعة في المجالات المتعلقة بالصيد البحري..

وسجل الإنتاج الحيواني نموا مضطردا في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للتوسع في استيراد الأمهات, حيث وصل الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء سنة 1996 و2006 إلى 53% و95% على التوالي، والدواجن في نفس الفترة إلى 100% و95% على التوالي ، ووصلت واردات ليبيا من اللحوم المختلفة لسنة 2002 إلى 18411 طناً , وتتمتع ليبيا بمخزون هائل من الثروة السمكية حيث وصل إجمالي الإنتاج المحلي إلى 50,000 و 65000 طن لسنة 2000 و2003 على التوالي.

كما اهتمت الدولة بقطاع الكهرباء، وبعد أن كانت الكهرباء قبل الثورة تولد عبر عدد محدود من المحطات التي تمت إقامتها في بعض المدن وكان استخدامها مقصورا على إضاءة بعض البيوت وقليل من الشوارع وفي أوقات محدودة من اليوم، أصبحت الكهرباء وبعد الاستثمارات الضخمة التي ضختها الثورة في القطاع تنتشر في كل البيوت والشوارع وتغذي الوحدات الإنتاجية والوحدات الصحية والتعليمية وتساهم في تشغيل الارتباطات الزراعية بما يساعد في تسريع وتسهيل العملية الإنتاجية.

وفي هذا الإطار اهتمت الثورة بتنفيذ عددا من المشاريع لإنتاج الكهرباء وشبكات النقل والتوزيع ومراكز المراقبة والتحكم وبهذه التحولات تطور معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية إلى معدلات عالية حيث وصل إلى 2688 كيلووات/ ساعة للفرد في نهاية التسعينيات، كما تضاعفت قدرات محطات التوليد إلى أكثر من 20 مرة عما كانت عليه، وشملت هذه التحولات في مجال قطاع الكهرباء أيضا شبكات خطوط نقل الكهرباء بمسافات تصل إلى آلاف الكيلومترات.

كما إن العملية التنموية شملت كل مناحي الحياة في ليبيا فكان للمواصلات والنقل مثلا جانبا من الأهمية انعكس في المبالغ الضخمة التي تم تخصيصها لخلق تنمية حقيقية في هذا القطاع، وتم في هذا الخصوص إنجاز شبكات الطرق الحديثة بمسافات غطت وربطت كل مناطق الجماهيرية بعضها ببعض... كما تم في مجال البريد والاتصالات إحداث نقلة كبرى من حيث تطور برنامج الاتصالات بشكل عام ومواكبته لمختلف أنواع التطور اليومي التي يشهدها قطاع الاتصالات في العالم، كذلك في مجال النقل البحري تم إنجاز أسطول بحري يساهم إلى حد كبير في عملية النقل والتنقل من الجماهيرية إلى خارجها، وإلى جانب هذا تم تحديث الموانئ وزيادة قدراتها الاستيعابية وتم دعمها بالآلات والمعدات المساعدة في عمليات التعبئة والتفريغ وفي قطاع الضمان الاجتماعي.

أما بالنسبة **للقطاع الصناعي**, فقد بدأ النمو الصناعي في ليبيا فعليا فقط بعد عام 1969, وقبل ذلك, تركزت الجهود التصنيعية بصفة رئيسية في إنتاج المحاصيل المحلية والمنتجات الحيوانية والحرفية. وقبل عام 1969 كان نحو 90% من المؤسسات الصناعية متركزا فقط في مدينتي طرابلس وبنغازي, فيما كان نحو من 75-80% منها تحت حوزة الإيطاليين. 90% من هذه المؤسسات الصناعية كانت تنتمي للملكية الخاصة وكان معظمها يوظف أقل من 20 موظف.

وقد تغير هذا الوضع بعد عام 1969, فبعد فترة انتقالية استمرت عام تقريبا, تبنت الحكومة الجديدة سياسات تصنيعية محدودة تشبه تلك المتبعة في كل من مصر والجزائر. وفي أواخر السبعينات تولت الحكومة السيطرة على القطاع الصناعي وعلى جوانب الإنتاج الصناعي التي كانت تبدو معقدة بالنسبة للقطاع الخاص. ولقد تركزت السياسة الجديدة على تحرير الصناعة من الاعتماد على الملكية والسيطرة الأجنبية.

وقبل عام 1980, ركزت الحكومة على تطوير الصناعات الخفيفة والبتروكيماويات. واستمر تصنيع المواد الغذائية في أخذ الأولوية الكبرى بحيث أن معظم المصانع التي تم تأسيسها في تلك الفترة كانت لهذا الغرض. والمصانع الأخرى التي تم تأسيسها خلال ذلك العقد شملت مصانع للمنسوجات, مصفاة نفط جديدة, مصنعين للبتروكيماويات, مصنع أسمدة ومصنع للكابلات الكهربائية. وقد ارتفعت القيمة المضافة بالدولارات جراء ذلك التصنيع من 196 مليون دولار إلى 760 مليون عام 1983, فيما بلغت مساهمة القطاع الصناعي نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي وفي هذا العام, تم توظيف نحو 80500 عامل في القطاع الصناعي, أي ما يعادل تقريبا 7% من إجمالي قوة العمل. واستمرت الصناعات الخفيفة " خاصة صناعة المواد الغذائية" في أن تشكل النصيب الأكبر من قوة التصنيع الإجمالية مع بداية الثمانينات.

وقد أصبح تشجيع نمو الصناعات الثقيلة ذو أهمية كبرى للحكومة خلال سنوات الثمانينيات, ولقد دعت خطة التنمية "1981-1985" إلى تخصيص 2.725 بليون دينار ليبي للصناعات الثقيلة, أي مايشكل نحو 15% من إجمالي مخصصات التنمية مستحوذة بذلك على أكبر مخصصات بعد قطاع الزراعة فقط "17%". ولكن مع ذلك, فشلت النفقات في بلوغ أهدافها المحددة لأن هذه الميزانية كانت معتمدة بشدة على إيرادات النفط (المنخفضة بشدة خلال تلك الفترة). وبالتالي, فإنه قد تم التأخر عن الجدول الزمني المحدد لعدة مشاريع.

ولقد تركزت مشاريع الصناعات الثقيلة تحت الإنشاء في خطة 1981-1985 في مصنع لليوريا-الأمونيا في مرسى البريقة , مصنع جديد للإثلين في راس لانوف, ومجمع كبير للحديد والصلب في مصراتة. وتم الإنتهاء من مصنع الإثلين عام 1986, بينما تم الإنتهاء من المشروعين الأخريين عام 1987.

وشملت مشاريع المرحلة الأولى من التنمية عام 1987إنشاء مصنع للأسمدة في سرت, مصنع للألمونيوم المذاب وفحم الكوك في زوارة, ومزيد من التطوير لمصنع البتروكيماويات في راس لانوف. ولكن مع ذلك, فإن كل هذه المشروعات كانت تحت خطر حقيقي كنتيجة لانخفاض أسعار النفط عام 1986, بحيث لجأ المخططون الليبيون هنا إلى إعادة تقييم تأثير هذه المشروعات الصناعية على ميزان المدفوعات. فبينما كان بإمكان الحكومة الليبية عام 1979 استيراد المواد الخام الصناعية ودعم واردات الغذاء, فإنه مع حلول عام 1987, أصبح من الصعب جدا على الحكومة عمل نفس الشئ نتيجة لعدم توفر العملات الأجنبية بشكل كافي.

أما **صناعة الإسكان**, فلقد لعبت دورا بارزا في التنمية الاقتصادية في دولة كانت مجردة تماما من هذه البنية التحتية قبل منتصف الستينات, ولقد بدأت هذه الصناعة مع تدفق الاستثمارات الخاصة بشركات النفط الأجنبية في منتصف الستينات, وأخذت الصناعة في النمو منذ عام 1969 مع تنفيذ المشاريع الحكومية من خلال الخطط الخمسية المتعاقبة. ولقد أدت هذه المشاريع الحكومية الخاصة بالبناء مع سنوات السبعينات إلى قيام صناعة مزدهرة بحيث أنه مع نهاية عقد السبعينات وصلت ليبيا إلى مرتبة الريادة عالميا في الاستهلاك الشخصي للأسمنت. ولكن , مع تخفيض نفقات التنمية في سنوات الثمانينات جنبا إلى جنب مع هجرة العمال الأجانب , فقد أدى ذلك إلى حدوث هبوط في مسيرة البناء الشاملة, في عام 1985 كانت صناعة الأسمنت ، الموظفة بكثافة خلال طفرة البناء ، قادرة على إنتاج 6 ملايين طن سنويا ، ولكن الطلب المحلي انخفض الى 4.5 مليون طن فقط[10].

هذا, ولقد تم اكتشاف العديد من المواد الخام الطبيعية التي تعتبر كمواد أوليه للعديد من الصناعات وخصوصا في مجال صناعة الاسمنت ومواد البناء المختلفة ومن أمثلة ذلك الأحجار الجيرية والدلومايت والرمال والجبس والطينات ، وقد تم استخدام بعض هذه المواد الخام في الصناعة وقامت عليها العديد من المصانع في ليبيا ، إلا أن البعض الأخر لم يستغل حتى ألان رغم توفر احتياطي جيد منها من حيث الكمية والنوعية وسهولة التعدين مما يؤكد على إمكانية الاعتماد عليها وخصوصا في صناعات مواد البناء من أجل توفير احتياجات السوق المحلي وللتصدير أيضا[11].

---

10 : U.S. Library of Congress, Manufacturing and Construction,Libya,e-article

11 الخامات المعدنية في ليبيا, مقال منشور في الانترنت بتاريخ 27-11-2007. مرور: 30-11-2011.

كما تقوم بليبيا صناعات تقليدية يدوية هامة والتي تشتهر بها بعض المدن الليبية مثل صناعات السجاد والكليم بمصراتة وصناعة الأواني الفخارية بغريان "جنوب طرابلس" , صناعة الجلود التي تشتهر بها غدامس " مدينة الجلود قديما" وما يرتبط بها من عدة صناعات مثل صناعة الأحذية والحقائب والسروج, وهناك أيضا الصناعات القائمة على منتجات النخيل والتي تنتشر بصفة خاصة في الواحات الصحراوية جنوب ليبيا.

باقي المنتجات الصناعية الليبية تعد أيضا من المنتجات الخفيفة وذات راس المال الصغير, وهي تشمل بشكل رئيسي المنتجات الزراعية المحلية مثل دبغ الجلود, تعليب الفواكه والخضروات وإنتاج زيت الزيتون, بالإضافة إلى تصنيع المنسوجات والمواد الخام الخاصة بالبناء[12].

وفيما يتعلق **بقطاع السياحة**, فإن ليبيا تعد من الدول السياحية التي لم يسوق لها إعلاميا كوجهة سياحية إلا بشكل بسيط وخجول بسبب الحصار **واعتماد الدولة على موارد النفط بشكل كامل**. فنجد هنا أن ليبيا تمتلك مقومات سياحية هامة ومتعددة , ولكنها غير معدة أو مجهزة للاستخدامات السياحية الدولية أو الداخلية, وهي تعاني من عدة مشكلات أساسية كانخفاض القدرات التسويقية وانخفاض الوعي السياحي وانخفاض القدرات الإدارية والإعلامية وتدني مستوى الخدمات والتعقيدات الإدارية المتعلقة بالتأشيرات وإجراءات الدخول , مما انعكس سلبا على معدل الحركة السياحية إلى ليبيا وعلى الفوائد التي تجنيها البلاد من هذه الصناعة[13].

وتمتلك ليبيا (التي أنشئت فيها أول وزارة للسياحة والآثار عام 1968) العديد من مناطق الجذب السياحي وذلك لتمتعها بالموارد البشرية والطبيعية من حيث حضارات الشعوب المختلفة التي استوطنت وسادت والموقع والطقس والمناخ والمياه وغير ذلك من الموارد , ومن هذه الموارد على سبيل المثال لا الحصر, على الساحل الشرقي نشأت المدن الإغريقية والرومانية في قورينا (شحات), وأبولونيا (سوسة) ويوسبيريديس (بنغازي), وعلى الساحل الغربي المدن الفينيقية والرومانية في لبدة وصبراتة وأويا(طرابلس) كما تمتلك ليبيا أيضا آثار ماقبل التاريخ وتتمثل في النقوش والرسوم الصخرية كما في جبال أكاكوس وأبار مجي والشرشارة والعوينات, هذا بالاضافة إلى الواحات الصحراوية مثل واحة غدامس وغات ومرزوق والجغبوب وشلال درنة . وكل هذه الموارد تمثل عوامل جذب سياحي مهمة. إلا أن هذه الإمكانيات والمقومات السياحية تم توظيفها بشكل جيد يخدم توجهات الدولة , بينما توجد كنوز أخرى تحتاج إلى إستغلالها بشكل أفضل لتأخذ دورها ومكانتها على خريطة السياحة في ليبيا[14].

---

[12] From: Industry-Libya-Sector, Industry - Libya - sector http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Libya-INDUSTRY.html#ixzz1f87jTQXK

[13] سعيد صفي الدين الطيب, مقومات التنمية السياحية في ليبيا – دراسة في الجغرافية السياحية, رسالة دكتوراه منشورة, كلية الأداب, جامعة القاهرة, 2001. "خلاصة البحث".

[14] محمد محجوب الحداد, تقييم تنافسية صناعة السياحة فى ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات, بحث منشور, كلية الاقتصاد, جامعة مصراتة,2008.

وقد ظل عدد السائحين الوافدين إلى ليبيا متواضع جدا في سنوات السبيعينات والثمانينات لأسباب تمثلت في عدم وجود الدعاية السياحية المناسبة وقصور التجهيزات والبنى التحتية وعدم الاستقرار السياسي ومشاكل النظام مع الغرب ومانتج عنها من فرض الحصار على الدولة الأمر الذي تسبب في تواضع عائدات السياحة بشكل لايتناسب مع قيمة الدولة سياحيا, ولكن مع رفع هذا الحصار في نهاية التسعينات والتحسن النسبي لوسائل البنية التحتية وانشاء الفنادق والمواصلات وتحسن وسائل التسويق والدعاية السياحية, فقد بدأت صناعة السياحة في التحسن والتطور " ولكن بشكل بسيط".

فقد أظهر التقرير السنوي الصادر عن جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار أن إجمالي عدد السائحين في ليبيا بلغ عام 2008 "42113 سائح" من مختلف الجنسيات استضافتهم 150 شركة خدمات سياحية ليبية. وتشير الإحصائيات إلى تراجع معدلات تقارب 60 بالمئة مقارنة بالعام 2007 الذي سجل زيارة 106.023 سائحا.

وقد بلغت العوائد التي حققها القطاع السياحي في البلاد سنة 2009 حوالي 24 مليون و560 ألف دينار ليبي (25 ر1 دينار ليبي تعادل دولار أمريكي واحد) ونقلت صحيفة "الفجر الجديد" الليبية في نسختها الاقتصادية إن 35 ألف سائح زاروا ليبيا سنة 2009[15] وأن القطاع السياحي يوظف حاليا حوالي 15 ألف شخص.

.وقد أوضح أمين الهيئة العامة الليبية للسياحة متحدثا في طرابلس على هامش إجتماعات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء السياحة العرب أن بلاده بصدد تنفيذ خطة تطوير القطاع السياحي 2009-2025 الهادفة لإستحداث 230 ألف فرصة عمل جديدة إلى جانب رفع طاقة الاستقبال والإيواء لتبلغ 100 ألف غرفة . وأوضح أن خطة تطوير القطاع السياحي هذه تهدف لاستقطاب حوالي 5ر6 مليون سائح سنويا بما يرفع مستوى مساهمة القطاع في تكوين الناتج الإجمالي المحلي إلى 6 في المائة (ومع تغيير الحكومة والنظام الليبي هذا العام من المتوقع أن تستمر هذه الخطة وتتجه نحو الأفضل). وكانت ليبيا قد اختيرت في نوفمبر 2010 من قبل مسؤولي "سوق السفر العالمي" (أهم حدث عالمي لصناعة السفر والسياحة-لندن) لإدراجها في قائمة الوجهات السياحية الرئيسية لعام2011[16]. .

المبحث الثاني: مدى دور وفاعلية قطاع النفط في تنمية الاقتصاد الليبي:

أولا: تأثير قطاع النفط على الاقتصاد الليبي" التقييم مع التوقعات"

تمتعت ليبيا **بإيرادات نفطية** متزايدة بثبات بعد عام 1960, وأصبحت عضوا فاعلا في مجتمع التجارة الدولية. ومع حلول عام 1980 , تخطت إيرادات النفط حاجز العشرين بليون دولار أمريكي ومكن ذلك من أن

[15] ويلاحظ هنا تناقص عدد السائحين عن العام الذي سبقه عن الرقم المعروض سابقا"42الف" وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية 2009.

[16] صحيفة الفجر الجديد, النسخة الاقتصادية , تقرير عن السياحة, 24 ديسمبر 2010 .

يصل الإنفاق المرتبط بالتنمية إلى 10 بليون دولار أمريكي سنويا , بالإضافة إلى تخصيص ميزانيات كبيرة خاصة بالاستهلاك, الدفاع والمشروعات الدولية المشتركة. ولقد كانت أوجه الإنفاق المختلفة مرتبطة بالقطاعات الثلاثة السابقة " التنمية- الاستهلاك – الدفاع والمشروعات الدولية" , وكان لابد من إحداث توازنات بينهم trade- offs في حالة حدوث عجز خاص بالموارد المالية. وقد كان كل من قطاعي التنمية والاستهلاك ذو أهمية قصوى للسكان بشكل عام, بينما كان قطاع الدفاع والمشروعات الدولية المشتركة يشكل أهمية خاصة للقيادة السياسية بالإضافة إلى تلبية متطلبات القوات الخاصة المؤيدة للنظام والتي كانت تشغل المؤسسات العسكرية للدولة.

وشهد الربع الأخير من عام 1981 وبداية عام 1982 تراجع ملحوظ في مستوى صادرات البترول العالمية, حيث انخفض الإنتاج من نحو 1.7 بليون برميل يوميا إلى 500 مليون برميل وانخفضت عائدات النفط من منتصف عام 1981 حتى منتصف عام 1982 إلى أقل من نصف الكمية المنتجة "20 بليون برميل" في العام السابق. وعلى ذلك, فقد تأثر الدور التجاري لليبيا من جراء ذلك بشدة فيما يتعلق بالإنفاق على الاستهلاك, التنمية ,الدفاع والعلاقات الدولية. وقد كانت هذه الظروف العصيبة ذات وجه مغاير لما حدث في أي وقت في فترة عشرين عاما سبقت, فلقد كان الانخفاض في تلك الإيرادات حادا عام 1975 ولكن على نطاق ضيق جدا وأقصر في الفترة الزمنية. فلقد هبطت إيرادات النفط بنحو 20% فقط في شهور قليلة "عام 1975" , بينما هبطت في الفترة1981-1982 بنحو 50% في عام تقريبا.

وانتقلت تقلبات العائد النفطي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي, حيث كغيرها من الدول المنتجة للنفط، تعرَّضت ليبيا خلال الفترة الممتدة من 1991إلى2002 لصدمات مهمة في مجال التبادل التجاري (terms-of-trade) ناجمة عن تقلب سعر النفط، مما يعكس ضعف تنوع الاقتصاد خارج القطاع النفطي, وقد انعكست هذه الصدمات على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي, وكما تفيد التجربة العالمية فإنَّ التقلبات المرتفعة تشكل عامل أداء ضعيف للنمو على المدى البعيد، وقد ينعكس سلبا على المجتمع ككل.

لقد كانت التقلبات في القطاع غير النفطي حادة بوجه خاص،لاسيما في قطاعي الصناعة والبناء. فمنذ أوائل التسعينات بلغ انحراف النمو المعياري (standard deviation of growth) أكثر بثلاثة أضعاف من معدل النمو الوسطي، مما يعني أنَّ التقلبات تتقارن بتقلبات القطاع النفطي , وعلى العكس، فقد كانت تقلبات النمو أصغر بكثير في الزراعة، بل وحتى أصغر في قطاع الخدمات، الذي كان له الإسهام الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي, رغم التقلبات في نمو الصناعة المرتبطة بالخدمات فهي لا تختلف عن الأنماط التي رصدت في مجالات أخرى، إلا أنَّ المستوى المرتفع الذي شُهِد في ليبيا يمكن أن يزيد في المستقبل من خطر العلاوات (premia risk) الذي يواجهه المستثمرون، معرقلاً بذلك الجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمار الخاص في السنوات القريبة المقبلة.

ومن الأكيد أن هناك العديد من العوامل التي تفاعلت بشكل ديناميكي في وقتها لصياغة السياسات الوطنية لاستغلال الموارد النفطية عبر السنين, وبهدف تعظيم الآثار التنموية بعيدة المدى لعائدات النفط التي تتدفق على الاقتصاد الوطني, حيث يتبين من السلسلة الزمنية التي توضحها محتويات الجدول "4" إن مسار السياسات النفطية قد اتبع النمط التالي:

- استخراج النفط في السنوات الأولى الثلاث من السبعينات, وقبل دخول مرحلة التخطيط, بأكبر كمية ممكنة فنيا, وتصديرها بهدف تعظيم العوائد النفطية وزيادة حصيلة النقد الأجنبي.
- تبني سياسة إنتاج مستقرة بعد تلك الفترة, تعتمد مبدأ الحفاظ على الاحتياجات النفطية لأطول فترة ممكنة في باطن الأرض, باعتبار أن ذلك هو أفضل استثمار للمستقبل, مع رصد وتحليل التوقعات بخصوص حركة الأسعار العالمية للنفط والغاز, واحتمال التغيرات التي تطرأ على الطلب نتيجة لحالة الاقتصاد العالمي.

وقد أدت تلك السياسة إلى تبنى خطة إستراتيجية يمكن تحديدها في المحاور الأتية:

1- تكييف معدلات الإنتاج وفقا لاحتياجات الاقتصاد الوطني.
2- تحقيق السيطرة الوطنية على جميع أنشطة الصناعة النفطية (الاستكشافات, الإنتاج, التسويق).
3- تليبب أكبر عدد ممكن من الوظائف النفطية وتبني سياسة تدريب وطنية لتحقيق ذلك.
4- زيادة الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي بإضافة اكتشافات جديدة, واستخدام التقنيات الحديثة التي تهيئ زيادة الاحتياطي النفطي.
5- زيادة نسبة التصنيع المحلي من الخامات النفطية وتصديرها كمنتجات وسيطة نصف مصنعة تم التدرج إلى جعلها سلعا نهائية.

شكل(3) حوض سرت من أهم الحقول النفطية في ليبيا

Source: meanews.net

وفي ليبيا، أخفقت سياسة الدولة في عزل الاقتصاد عن تقلبات الدورة النفطية. حيث شكَّلت التغيُّرات في الاستثمار المحلي، مع تأثير مضاعف على الطلب المحلي، المصدر الرئيسي لتقلب نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي , فتقلبات الاستثمار المحلي وثيقة الارتباط بالتقلبات في العائدات النفطية فالاستثمار المحلي الذي يهيمن عليه القطاع العام يجب أن يتوقف بحزم للحفاظ على التوازن المالي في مواجهة العائدات النفطية الضعيفة خلال التسعينات, وكانت ليبيا قد شرعت في خلال هذه الفترة مطلع عام 1995 في اقتطاع نسبة 15% من العوائد النفطية، قبل أن يتم رفع هذه النسبة إلى 40% بعد ذلك العام وحتى عام 2000, حي تم تأسيس ما يطلق عليه "صندوق الاحتياطي النفطي" وذلك من أجل تحقيق الادخار الضمني وتحقيق الاستقرار في فترات ارتفاع أسعار النفط.

ولقد ساعدت طفرة النفط في اتساع نشاط القطاع العام حيث وفرت للدولة الليبية موارد مالية كبيرة ذهب جزء كبير منها في تمويل مشاريع ضخمة لم تتجشم مؤسسات الدولية التنفيذية عناء دراسة جدواها الاقتصادية. ولم ينقض عقد من الزمان على بدأ مسيرة التحول الاشتراكي حتى وجدت الدولة نفسها أمام أزمة اقتصادية حادة, إذ أتت سياسة التمويل المفرط والغير مسئول على إنشاء وإدارة المنشآت الحكومية على معظم الاحتياطيات المالية في الوقت الذي شحت فيه الإيرادات عقب الصدمة النفطية وانخفاض إنتاج وأسعار النفط في أواسط الثمانينات "المورد الرئيسي للتمويل" وانعكست أثار ذلك سلبا على مختلف القطاعات الحيوية الإنتاجية والخدمية بما فيها التعليم والصحة والمرافق ورافق ذلك فشل المؤسسات والشركات والمشروعات الحكومية في أن تدر عائد يسهم في تغطية كلفة تسييرها الضخمة فضلا عن مساهمتها في تمويل نفقات الدولة الأخرى، بل ظلت عبئا على الخزانة العامة واستمرت في استنزاف معظم الإيرادات المتحصل عليها من النفط ما يزيد عن عقدين. وبذلك أصبح جليا وبعد فترة قصيرة من عمر التحول الاشتراكي فشل التجربة والحاجة للتغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني غير أن ذلك لم يحدث خلال عقد الثمانينات والتسعينات. .

ولقد قفزت تقديرات الإحتياطي الليبي عام 1995 من 22.8 مليار برميل إلى 29.5 مليار برميل حيث بقيت كذلك حتى عام 2000 وهو العام الذي بدأ فيه تكثيف النشاط الاستكشافي الأمر الذي جعل تقدير الاحتياطيات يتزايد تزايداً مضطرداً في القرن الحادي والعشرين.

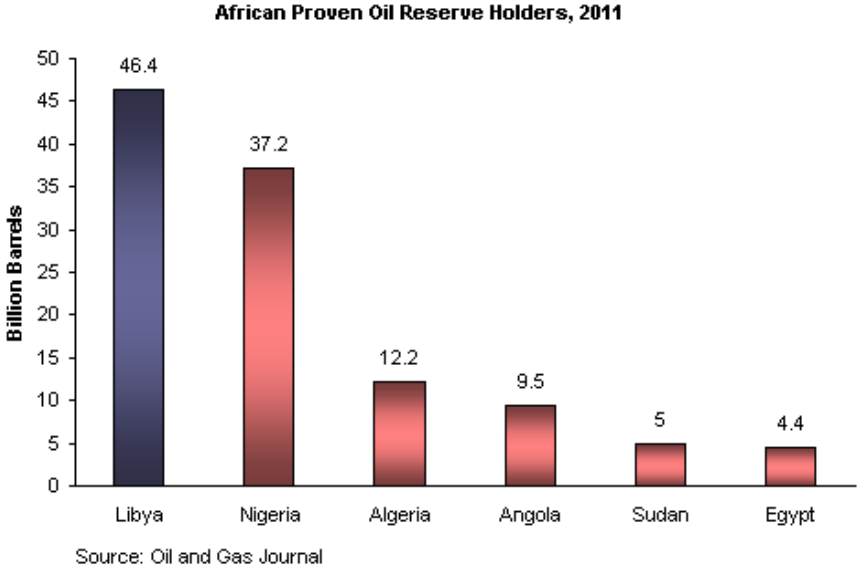

شكل(4) إحتياطات النفط في أفريقيا (2011): <u>ليبيا الأولى</u>

وحسب ما نشرته وود ماكينزي للاستشارات Wood Mackenzie Consultants فإن ليبيا في عام 2008 "لم تكن مستكشفة إلى حد كبير ولكنها تملك إمكانيات " ممتازة" للمزيد من الاكتشافات النفطية. يُقال أن عدم استكشاف ليبيا يرجع في المقام الأول إلى العقوبات وانعدام التكنولوجيا الحديثة والشروط المالية الصارمة التي تفرضها ليبيا على شركات النفط الإجنبية.

وقد دعت معظم الاتفاقيات التي وقعتها شركات النفط العالمية اعتبارا من عام 2004 فصاعداً، بعد رفع العقوبات، إلى زيادة الإنتاج ولكن أيضاً بُذلت جهود كبيرة في البحث عن احتياطيات جديدة. بجدر القول إلى أن هناك تقارير تشير إلى أن الاكتشافات الجديدة الواعدة لم تكن في مستوى توقعات البعض خاصة عند مقارنتها بالحالة العراقية. ويزعم جيم بورخارد Jim Burkhard من شركة كامبردج لأبحاث الطاقة Cambridge Energy Research Associates "أننا لم نر نوعية الاستكشافات التي قد تقود إلى نمو قوي جداً خلال العقد القادم".

هذا, ويعتمد الاقتصاد الليبي اعتمادا كبيراً على صادراته الهيدروكربونية وأن صافي صادرات النفط قد بلغت 1.53 مليون برميل في عام 2010 حسبما أوردته إدارة معلومات الطاقة EIA محققة دخلا بلغ 41.87 مليار دولار أو 90.4 في المائة من قيمة مجمل الصادرات حسب إحصائيات الأوبك السنوية لعام 2011/2010. وتذهب نسبة 85% من الصادرات الخام في 2010 إلى أوروبا وحوالي 13 في المائة إلى آسيا. إيطاليا كان لها القدح المعلى في استقبال أعلى نسبة مئوية من النفط الليبي المصدر (28%) بينما فرنسا (15%) والصين (11%) وألمانيا (10%) وإسبانيا (10%) كانت من ضمن الدولة البارزة في استيراد النفط الليبي بالإضافة إلى بلدان أخرى. يُباع النوعان الخفيفان (نفط معهد البترول الأمريكي عالي الجاذبية API) والحلو (نفط يقل فيه محتوى الكبريت) إلى أوروبا بينما يُصدر النفط الخام الثقيل في معظم الأحيان إلى الأسواق الآسيوية.

هذا, وبما أن قطاع النفط يمثل القوة الدافعة للاقتصاد الليبي حيث يمثل نحو 96% من الصادرات وما يصل إلى 98% من إيرادات خزينة الدولة ، لذلك أدى تراجع الإنتاج من مستوى 1.4 مليون برميل يوميا فى المتوسط في عام 2012 إلى أقل من 400 ألف برميل "عام 2014" لدفع مؤشرات أداء الاقتصاد الليبى إلى التدهور، هذا فضلاً عن أن تراجع أسعار النفط العالمية إلى ما دون 60 دولار للبرميل يومياً فى الوقت الراهن "2015" من شأنه أن يؤثر على معدلات نمو الاقتصاد الليبى .وعلى الرغم من امتلاك ليبيا لاحتياطيات نفطية ضخمة تتجاوز 70 مليار برميل ، وهى احتياطيات تمكنها من تخطى المشكلات الاقتصادية إلا أن قطاع النفط الليبى شهد على مدى العام 2014 تذبذباً فى الإنتاج بسبب التوترات السياسية .

ويذكر أنه خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 شهد إنتاج ليبيا من النفط تحسناً نسبياً ، وبدأ قطاع النفط فى التعافى التدريجي من الأزمة التي أوقفت موانىء تصدير الخام من شرق ليبيا خلال العام 2013 ، ووصل الإنتاج إلى 810 آلف برميل يوميا خلال شهر سبتمبر من العام 2014 بفضل إعادة فتح موانئ التصدير الرئيسية في شرق ليبيا.

لكن خلال أواخر العام الحالى شهد إنتاج النفط الليبى تراجعاً واضحاً حيث انخفض إنتاج الخام أواخر ديسمبر إلى 200 ألف برميل يوميًا ، ويذكر أن هذا التراجع ناتج عن الاشتباكات المسلحة التي أدت إلى انخفاض حاد في الإنتاج والاكتفاء بالحقول البحرية لإنتاج النفط ، وميناء الحريقة أقصى شرق ليبيا.

ولاشك أن تراجع أداء قطاع النفط قد انعكس على أداء الاقتصاد الليبي في مجمله ، وتؤشر البيانات التي أتيحت حول أداء الاقتصاد الليبي خلال عامي 2013 و 2014 أن هناك تواضعاً في حصيلة الأداء الاقتصادي ، فنمو الاقتصاد الليبي قد تراجع حتى وصل إلى مستوى سلبي في عام 2013 وبلغ نحو -10.9 %. وتوضح التقديرات أنه خلال العام 2014 شهد الاقتصاد الليبي تسجيل معدل سلبي للنمو وانكمش بنسبة 20 % ، مع بقاء عوامل التدهور الاقتصادي.

ويلاحظ في حالة الاقتصاد الليبي أن هناك خللاً في الميزان التجاري للاقتصاد الليبي ، بسبب الارتفاع الكبير في الصادرات النفطية بمقارنتها بنظيرتها الغير نفطية ، ويعمل ذلك الخلل على تعزيز اعتماد الموازنة المالية على الإيرادات المالية النفطية مقارنة بالغير نفطية . يذكر أن خسائر قطاع النفط قد قدرت خلال الفترة من سبتمبر 2013 وحتى منتصف عام 2014 بنحو 30 مليار دولار فيما تعتمد ليبيا على صادرات قطاع النفط للحصول على 95 % من إيراداتها حيث بلغت إيرادات النفط حتى نهاية سبتمبر من العام 2014 نحو9.5 مليار دولار.

والجدير بالذكر أن انخفاض أسعار النفط مؤخراً بنسبة تجاوزت 50% ووصولها خلال نوفمبر من عام 2014 إلى نحو 58.5 دولار للبرميل ، يجعل المستويات الجديدة للأسعار تمثل تهديداً اقتصادياً جدياً لعدة دول تعتمد على إيراداتها من النفط، ومن بينها ليبيا ، ومن ثم فتراجع أسعار النفط العالمية إلى ما دون 60 دولار للبرميل يومياً فى الوقت الراهن يعد عاملاً سلبياً من شأنه أن يسهم في المزيد من تباطؤ نمو الاقتصاد الليبي خلال عام 2015.

ويمكن القول بأن هناك العديد من المشكلات الهيكلية التي تعرقل أداء الاقتصاد الليبي، فالنمو يتسم بالهشاشة وبالتبعية المطلقة لقطاع الطاقة مما انعكس بدوره على الأوضاع الاقتصادية وأوجد مشكلات عدة . ولذلك فإن تداعيات تراجع أداء قطاع النفط على الاقتصاد الليبي فى مجمله يمكن إيجازها في الآتي :

- **هشاشة النمو الاقتصادي** :

تراجع إجمالي الناتج المحلى في ليبيا ليبلغ خلال عام 2013 ما قيمته نحو 74 مليار دولار انخفاضاً من نحو 81 مليار دولار خلال عام 2012 ، ويأتي هذا الاتجاه النزولي كنتيجة للتدهور الواضح فى قطاع النفط وتراجع أداء الاقتصاد الليبي بوجه عام.

- **التأثير على التجارة الخارجية** :

يلاحظ ارتفاع الصادرات النفطية بصورة كبيرة بمقارنتها بنظيرتها الغير نفطية ، الأمر الذي يعكس خللاً في الميزان التجاري للاقتصاد الليبي. ويذكر أن هناك توقعات ببلوغ إيرادات تصدير النفط خلال العام 2015 لمستوى 13.6 مليار دولار، وذلك حال إنتاج 800 ألف برميل يوميا، وفي حال وصوله الي 1.5 مليون برميل يومياً فستبلغ الإيرادات 42.4 مليار دولار، وفقا لمتوسطات أسعار تقترب من الأسعار العالمية الحالية.

- **التأثير على عجز الميزانية الحكومية** :

تسبب تراجع صادرات ليبيا من النفط في عجز بقيمة 15 مليار دولار في ميزانية الدولة للعام 2014 ، وحذر مصرف ليبيا المركزي من أن الاقتصاد سيشهد عجزا حادا في الموازنة بسبب تدني العائدات النفطية الناجم عن تراجع أسعار النفط عالميا وإغلاق موانئ التصدير في ليبيا لأشهر طويلة.

- **التأثير على الاحتياطيات الأجنبية:**

أدت أزمة هبوط أسعار النفط في الوقت الحالي إلى الضغط على استخدام الاحتياطيات لسد العجز فى الموازنة الليبية ، يشار في هذا السياق أن الاحتياطيات تجاوزت بقليل 100 مليار دولار خلال أغسطس من العام الماضي 2014، وفقاً لأرقام صندوق النقد الدولي، مسجلةً انخفاضاً من 121 مليار دولار بداية العام.

ووفقا للنشرة الدولية الخاصة بالنفط والغاز "عام 2011" , فإن ليبيا تمتلك نحو 46.4 بليون برميل من احتياطي النفط, الإحتياطى الأكبر في أفريقيا, بالاضافة إلى نحو 55 تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز. وفي عام 2010 بلغ إنتاج ليبيا الكلي من النفط " الخام والسائل" نحو 1.8 مليون برميل يوميا. مع ملاحظة هنا أن هذا النفط لايزال مكتشف بعد بصورة كافية.

إن ذلك الاحتياطي النفطي سيتطلب المحافظة على استدامة مالية طويلة الأجل و إستراتيجية ادِّخار بمرور الوقت، لأنَّ العائدات المالية النفطية قابلة للنفاد, حيث في مقدور ليبيا كمعظم الاقتصاديات المنتجة للنفط أن تتحمل عجزاً مالياً غير نفطي كبيراً إلى درجة أنَّ العائدات من الموارد النفطية يمكنها أن تؤمن تمويلاً كافياً وثابتاً على مر الزمن.ولكن برغم أنَّ الاحتياطيات النفطية يمكن أن تمتد فترة زمنية طويلة عملياً واستنادا لقاعدة اعتبارات التكافؤ عبر الأجيال ينبغي على البلد في آخر الأمر أن يهيئ نفسه لاقتصاد بلا نفط.إذ ينبغي على إستراتيجية الادِّخار أن تستهدف الأصول الضخمة المتراكمة مع الإشارة إلى خيارين في ما يتعلق باستخدام هذه المدَّخرات على المدى الطويل:

. يمكن أن يُستخدم تدفق الدخل من الأصول المتراكمة لتمويل العجز المالي غير النفطي عندما تستنفد الموارد النفطية. وبمعنى ما، ستهدف هذه الإستراتيجية إلى تحويل تدفق العائد النفطي القابل للنفاد إلى تدفق عائد مالي دائم ومستمر من خلال المدَّخرات الملائمة على مر الزمن. وسيسمح هذا بالمحافظة على عجز غير نفطي كبير حتى بعد تخلُّص البلاد من العائدات النفطية والحفاظ على ضرائب متدنِّية.

. قد يكمن البديل في تمويل العجز النفطي بالسحب التدريجي من الأصول المتراكمة عندما تُستَنفد الموارد النفطية، وفي الوقت نفسه، تُزداد الضرائب تدريجيا لضمان استدامة مالية على المدى الطويل، عندما تُستَنفَد الادخارات المتراكمة. وهذا الخيار يمكن أخذه بعين الاعتبار إذا كانت معدلات العائدات الحقيقية على المدَّخرات المتراكمة (مزيج من السندات والأوراق المالية والأسهم والأصول الحقيقية) أدنى بالملموس من معدلات عائدات الاستثمارات الإنتاجية التي يمكن أن تُموَّل بالسحب من المدَّخرات. هكذا، وقد يكون مستوى تراكم المدَّخرات المطلوبة مختلفاً في كل حالة.

إن توقعات إنتاج وعائدات النفط يشوبها غموض كبير. ثمَّة مخاطر كبيرة تهدد مستويات إنتاج النفط في ليبيا مستقبلاً، استناداً إلى تسعير منظمة "أوبيك" وسياستها الإنتاجية (وغير ذلك من عوامل السوق)، وما إذا كانت ليبيا ستظل عضواً قوياً في المنظمة محافظةً على حصتها الحالية من مُخرَجات المنظمة.

وهنا يبرز السؤال التالي : هل ينبغي على الطلب العالمي أن يصبح أكثر بطئاً وركوداً عند الأسعار المرتفعة المشار إليها أعلاه؟

من الممكن أن يزداد الطلب على نفط "أوبيك" قليلاً. وفي هذه الحالة ستكون عائدات ليبيا أقل مما هو مخطَّط لها، الأمر الذي سيؤدي بالبلاد إلى توافر فائض (surplus capacity) كبير على المدى المتوسط. وقد تصطدم هذه القدرة الفائضة، بالتالي، بالاستثمار الأجنبي في قطاع النفط. أما على المدى البعيد، تثار شكوك بشأن زيادة الطلب على النفط العالمي، لاسيما في البلدان النامية، كما تثار أيضا شكوك فيما يتعلق بنقل مواد

الوقود ويزداد القلق البيئي حول استخدام النفط والاحترار العالمي (global warming). وليس ثمَّة عوائق أو قيود في ما يتعلق بالمصادر حتى في المستقبل البعيد، والتكنولوجيات الجديدة تواصل تخفيض كلفة الإنتاج وتدفع منحنى العرض (supply curve) نحو الخارج. وهكذا، من المرجَّح أن تبقى أسعار النفط الخام متقلبة إلى الحد الأقصى، مع قوى اقتصادية تمارس الضغوط لخفض الأسعار، في حين أنَّ القيود على إنتاج "أوبيك" تدفع الأسعار نحو الأعلى، وغالباً ما يفوق تكاليف الإنتاج.

الاستخدام الأمثل لعائدات النفط وتعزيز النمو غير النفطي ومواجهة التقلبات وضمان استمرارية السياسات المالية حيث تعزيز النمو وخلق فرص العمل في القطاع غير النفطي تمثل التحدي التنموي الرئيسي لليبيا, إذ يستدعي الأمر لخلق فرص العمل زيادة النمو في القطاع غير النفطي ومن المتوقع أن تزيد القوة العاملة التي تقدَّرحاليا بنحو 1,8 مليون عامل، بنسبة 3,3 % سنوياً في غضون المدى المتوسط , كما يُرجَّح أن تتدعَّم بمشاركة العنصر النسائي مع ملاحظة المستويات الضعيفة حاضراً لمعدل المشاركة لهدا العنصر,

فبينما يشكل النفط 25% من الناتج المحلي الإجمالي و95% من الصادرات,فإنه لايوظف سوى نسبة قليلة من العمالة مع سيطرة الشركات والاستثمارات الأجنبية تقريبا على هذا القطاع , مما يعني ارتفاع نسبة البطالة, ومع أن الصناعة (بما في ذلك النفط والغاز) تشكل ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي, فإنها لا توظف سوى 23% من القوى العاملة وذلك بسبب اعتمادها على الاستخدام المكثف لرأس المال والآليات . أما الزراعة فتستخدم حوالي 17% من القوى العاملة , بمعنى أن هناك بطالة كبيرة مقنعة في هذا القطاع, أما قطاع الخدمات , ويشمل الحكومة, فهو يعين حوالي 60% من القوى العاملة, علما أنه لا يساهم إلا بربع الناتج المحلي الإجمالي, مما يعكس حالة توظيف حكومية عالية وعجزا في قدرة الاقتصاد الخاص على توليد فرص العمل بالقدر الكافي . ويزداد الوضع الخاص بحجم وفرص العمالة(ومن ثم وضع الإنتاج والاقتصاد) سؤا مع توجه الحكومة الليبية في السنوات الأخيرة إلى إحالة نسبة كبيرة من الشباب في سن العمل المبكرة إلى التقاعد مع منحهم مرتبات شهرية ثابتة!.

إن النظر إلى واقع الاقتصاد الليبي يشير بوضوح إلى أن السياسات التنموية في ليبيا قد فشلت في تحقيق أهدافها، وخاصة على صعيد تنويع مصادر الدخل وتغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاعات غير النفطية والاعتماد على قطاعي الصناعة والزراعة في خلق مصادر للدخل بديلة للنفط وتحقيق التنمية المكانية . ويمكن أن نعدد من خلال النقاط التالية أبرز تلك المؤشرات والدلائل الاقتصادية الخاصة بفشل تلك السياسات الاقتصادية والتنموية في ليبيا, (وهذه السياسات إن لم تكن قد فشلت في تحقيق أهدافها لصالح الاقتصاد الليبي, فإنها , وفي أفضل الأحوال, لم تبلغ المستوى الأدنى المنشود لصالح هذا الاقتصاد ومصلحة المواطن) :

- عدم القدرة على تنويع الصادرات ومصادر الدخل القومي بالشكل الملائم.
- القصور في هيكل الإنتاج وانخفاض القدرة التنافسية للمنتج المحلي.

- ازدواجية الاقتصاد بشكل ملحوظ لصالح قطاع واحد معين.
- تدنى مستويات الأجور وازدياد التفاوت بينها مع ارتفاع التضخم.
- القصور في هيكل العمالة وعدم التناسب بينها وبين مستويات الناتج المحلي.
- عدم ملائمة التوجهات الاشتراكية للنمط الرأسمالي السائد في العالم.
- تدني مستوى القطاع الخاص وعدم قدرته على القيام بأعباء الإنتاج وتوليد عمالة كافية, والاعتماد الكبير على العمالة الوافدة.
- تواضع أداء القطاعين الصناعي والزراعي (15%-8% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي 2005).
- وجود تفاوت كبير بين ثروات أفراد المجتمع أدى إلى خلق مشاكل وأحقاد طبقية داخل المجتمع.
- المشاكل الحكومية المتعلقة بالبيروقراطية والفساد الإداري " أدت إلى هدر المال العام".

ثانيا: التقارير الاقتصادية الدولية الحديثة وتقييمها لقطاع النفط الليبي " تقرير صندوق النقد الدولي 2014-2013-2011":

تقرير صندوق النقد الدولي "2011":

أشار التقريرفي بدايته من خلال البند الأول " **التنمية الاقتصادية الحديثة مع التوقعات Recent Economic Development and prospects**" إلى أن الاقتصاد الليبي قد استعاد عافيته عام 2010 بمعدل نمو إجمالي بلغ 7.4% بعد أن كان قد شهد انكماش contraction العام الذي سبقه "1,6%" نتيجة لانخفاض إيرادات النفط. فلقد شهدت عائدات النفط هبوط بنسبة 40% نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية واستجابت الدولة في تخفيض حصتها لدى منظمة الأوبك في عام 2009.

ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من وجود جهود لتنويع الاقتصاد, فإن القطاع النفطي يبقى المحدد الأكبر في قوة الاقتصاد الليبي وأي فرص مستقبلية للتعافي, فالدولة تملك تاسع أكبر احتياطي عالمي وثاني أكبر احتياطي في الغاز في أفريقيا, ولقد تم الكشف فقط عن حوالي 25% من هذه المناطق , مما يعني أن إمكانية النهوض بهذا القطاع تكون ضخمة. ولقد أرتفع مستوى الإنتاج النفطي وتشير التقديرات أنه وصل إلى نحو 1,48 مليون برميل يوميا عام 2010. وعلى الرغم من أن الخطط الحكومية كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج إلى 3 ملايين برميل يوميا بحلول 2015, إلا أن ذلك قد تم مراجعته ليصل 2.5 مليون برميل يوميا

بسبب المخاوف من زيادة كبيرة للعرض العالمي excess global supply. وبينما ستأخذ عملية استعادة الإنتاج النفطي لمستويات ما قبل الصراع عدة أشهر, فإن الدولة سوف تبذل عدة محاولات لاستغلال مواردها الطبيعية للحفاظ على مستوى النمو على المدى الطويل إذا ما بقيت البنية التحتية للنفط غير مستغلة.

وتحت البند الثاني "**السياسة المالية Fiscal Policy**" يشير التقرير إلى أنه دائما ما كانت الحكومة الليبية تستحوذ على فوائض مالية كبيرة , حيث أنها تستفيد من إيرادات النفط العالية وكانت تقلل من تقدير متوسط سعر النفط عند وضع الميزانية الخاصة بها, ولقد بقى فائض الميزانية عند معدله التاريخي 13,5% في 2010 بعد إعلان الحكومة ميزانيتها البالغة 46 بليون دولار أمريكي, ولقد زادت ميزانية ليبيا عام 2010 بنسبة 32% عن عام 2009 وكانت الميزانية الأكبر على الاطلاق في تاريخ البلاد. وكنتيجة للصراع في البلاد, فإنه يتوقع أن تسجل أول عجز مالي fiscal deficit في الأوقات الأخيرة.

وأشار التقرير إلى أنه بسبب وجود فوائض مالية fiscal surpluses متراكمة من السابق , فإن ليبيا تدخر مخزون كبير large stock من احتياطي النقد الأجنبيforeign reserves, فمن ضمن 139 دولة شملهم المسح الخاص بالهيئة الاقتصادية الدولية في 2009, كانت ليبيا ثاني أقل دولة من ناحية إجمالي الدين الحكومي government gross debt, بمقدار 3,9% فقط من إجمالي الناتج المحلي, وطبقا لمصرف ليبيا المركزي (CBI) فإن ليبيا ليس عليها أي ديون خارجية .صندوق النقد الدولي قدر أنه بنهاية 2010 بلغ صافي الأصول الأجنبية net foreign assets التي يحتفظ بها مصرف ليبيا المركزي وهيئة الاستثمار الليبية (LIA) والصندوق السيادي للثروة نحو 150 بليون دولار أمريكي أي 160% من إجمالي الناتج المحلي.

وفيما يتعلق بالإنفاق العام للميزانية "وارتباطه بقطاع النفط" , فقد أشار التقرير إلى أن هذا الإنفاق قد شهد تراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة, كما أن الافتقاد للشفافية في الأمور المتعلقة بالميزانية لا يزال قائما, ووسائل التعامل حسابيا معها لا تزال رتيبة وتدعو إلى الحيرة. ولكن برغم ذلك, فلقد تم تحقيق بعض التقدم (عام 2010), وتمثل ذلك في توحيد الميزانيتين الجارية والاستثمارية, تطوير التصنيف المتعلق بالميزانية وتحقيق الانسيابية streamlining في حسابات البنوك الحكومية. وقبل حالة عدم الاستقرار, كانت الدولة تعد لخطة ميزانية استثمارية لفترة ثلاث سنوات لعزل هذه الاستثمارات من التغير في أسعار النفط. ولقد تم التعبير عن بعض المخاوف هنا من الحاجة لوجود تنسيق بين المجلس الوطني العام للتخطيط والمالية والذي ينفذ السياسة المالية, وبين مصرف ليبيا المركزي والذي ينفذ السياسة النقدية monetary policy .

وتحت **بند السياسة النقدية Monetary Policy**, وفي محاولة من التقرير للربط بين مستويات التضخم والسياسات البنكية مع أسعار النفط, فقد أشار إلى أن مستويات التضخم ارتفعت إلى 10,4% , وفقا لحسابات صندوق النقد الدولي,قبل الأزمة الاقتصادية العالمية , ولكن مع إيرادات النفط المنخفضة,

هبوط أسعار السلع وتخفيض الإنفاق الحكومي , هبطت مستويات التضخم إلى 2.4% عام 2009, ومع زيادة إيرادات النفط وأسعار السلع العالمية ورفع مستوى الإنفاق الحكومي , عادت مستويات التضخم لترتفع إلى 4.7% عام 2010. ويتوقع لمستوى التضخم أن يزيد عام 2011 كنتيجة لانخفاض مستوى الإنتاج وارتفاع أسعار الواردات. ولكن تقديم الدعم لأسعار الغذاء الرئيسي, الوقود, الكهرباء والإسكان سوف يقلل من تأثيرات التضخم على المستهلك الليبي.

وأخيرا, فيما يتعلق بمركز ليبيا الخارجي أشار التقرير إلى أن حسابات الصادرات لليبيا تسيطر عليها صناعة الهيدروكربونات وصناعة النفط والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية مشكلة نحو 97% من هذه الصادرات. كما أن الميزان التجاري لليبيا trade balance شهد فائض بمعدل 40% من إجمالي الناتج المحلي, ولكن شهد تدني إلى نحو 18,5 % عام 2009 مع هبوط إيرادات النفط, ثم قفز إلى 30% من إجمالي الناتج المحلي مع زيادة حصيلة وأسعار النفط. ومن المتوقع أن يهبط هذا المعدل مرة أخرى إلى 14% بسبب الصراع السياسي وذلك قبل أن يرتفع مرة أخرى عام 2012.

تقرير صندوق النقد الدولي "2013":

يعتبر هذا التقرير من أبرز التقارير الهامة والمطولة التي أصدرها صندوق النقد الدولي بخصوص تحليل وضعية وإمكانيات الاقتصاد الليبي خاصة إنه يأتي في ظل مرحلة حرجة يمر بها الاقتصاد الليبي بصفة خاصة والدولة بصفة عامة. ومن أبرز النقاط التي يتناولها هذا التقرير " بالتركيز على قطاع الطاقة " هو ما يلي:

- ليبيا تكون في مرحلة مفترق طرق, والقرارات التي سوف يتم اتخاذها في الوقت الحاضر سوف يكون لها تأثيرات عميقة على المستقبل, ويحذر التقرير هنا من أن ليبيا يجب أن تنتهج خارطة طريق معينة لتحقيق تنمية دائمة وشاملة وإلا فإنها سوف تتعمق في الاعتماد على قطاع الهيدروكربونات.

- عوائد صناعة الهيدروكربونات لابد أن تصل إلى مستويات ماقبل الصراع في عام 2013, فيما أن أنشطة إعادة البناء والطلب الخاص سوف تسرع من تطوير القطاعات الغير نفطية. كما أن عدم استقرار أسعار النفط يؤدي إلى سرعة التأثير على أداء الاقتصاد ويصعب من مهمة تسيير الشئون المالية.

- تعتمد ليبيا على قطاع الهيدروكربونات والذي يمثل أكثر من 65% من الناتج المحلي الإجمالي و 96% من إجمالي الإيرادات, وهذا الاعتماد يؤدي إلى جعل الاقتصاد سريع التأثر بتقلبات أسعار النفط ,

كما يعقد من مسألة وضع السياسات المالية. وهنا: من ضمن أهم الأشياء التي تحتاجها ليبيا هو تقليل الاعتماد على قطاع الطاقة, بالإضافة إلى تحقيق القدرة الاستيعابية في البناء, تطوير التعليم, إعادة إنشاء البنية التحتية, تحقيق السلام الاجتماعي وتطوير السياسات المالية.

- تعرضت الأنشطة الاقتصادية للانهيار خلال الأزمة السياسية , ففي عام 2011 تقلص الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 62.1% مع زيادة متوسط أسعار الاستهلاك بمقدار 15.9% وقفز معدل التضخم إلى 29.7%. وقد تعرض الاقتصاد الليبي إلى هذه الضغوطات الكبيرة بسبب خسارة إيرادات صناعات الطاقة أثناء الأزمة , علاوة على فرض عقوبات من الأمم المتحدة على ليبيا, ولكن مع نهاية عام 2012 تم استعادة معظم إيرادات الصناعات الهيدروكربونية , وقفز معدل التنمية ليبلغ 104.5% مع انخفاض معدل التضخم السنوي إلى 6.1%.

- أدى هبوط معدل صادرات الهيدروكربونات عام 2011 إلى حدوث عجز في الميزانية Budget Deficit علاوة على حدوث تقلص شديد في فائض الحساب الجاري. وقد بلغ معدل عجز الميزانية الكلي نسبة 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 مقارنة بوجود فائض عام 2010 بلغ معدل8.9%. وعلى نحو مشابه, فقد تقلص فائض الحساب الجاري من نسبة 19.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى 9.1% عام 2011, ومع استعادة إنتاج صناعات الهيدروكربونات عام 2012 حققت الميزانية فائض بمقدار 20.8% من الناتج المحلي الإجمالي كما ارتفع معدل فائض الحساب الجاري إلى 35.9%.
- أورد موظفي الصندوق أهمية تنويع الاقتصاد لخلق فرص عمالة في القطاع الخاص والتقليل من الاعتماد على قطاع الطاقة, فمع نهاية عام 2010 بلغت البطالة رسميا 13.5%, وبلغت نسبة الشباب العاطلين عن العمل مابين 25-30%.
- التمويل الحكومي في ليبيا يعتمد بشكل مكثف على الإيرادات الغير مستقرة لمصادر الطاقة, مع إعداد ميزانيات سنوية ذات مدى قصير فقط مع غياب للأهداف والسياسات البعيدة المدى, وبناءا على ذلك, فإن دعامة أي سياسة مالية ذات مصداقية هي فصل الاقتصاد عن تقلبات أسعار النفط " علاوة على تطوير إدارة مصادر الثروة وحماية الاستقرار الاقتصادي".
- يوصي موظفي الصندوق أنه من أجل إدارة واستخدام موارد الدولة بالشكل الأمثل, فإن الهيئة الليبية للاستثمار لابد أن تشكل صندوق للمدخرات savings fund للأجيال القادمة بالإضافة إلى تأسيس صندوق أخر يطلق عليه صندوق الاستقرار stabilization fund وذلك لغرض إدارة دورات أسعار النفط بالشكل الأمثل. كما أن الصندوق ينظر بعين الاعتبار للجهود التي تبذلها السلطات الليبية من أجل تأسيس إستراتيجية إصلاح الدعم " خاصة دعم الطاقة".

تقرير صندوق النقد الدولي " الربع الثاني 2014":

يعد هذا التقرير من أخر الدراسات الملخصة التي أعدها صندوق النقد الدولي بخصوص وضعية الاقتصاد الليبي في الربع الثاني من عام 2014 , وذلك بخصوص أداء المؤسسات الاقتصادية ,تحديدا المصرف المركزي central bank, مع عرض ملخص موجز عن أهم الفرص المتاحة ونقاط القوة والضعف وما تم انجازه داخل هذا الاقتصاد. وكما هو شائع في التقارير السابقة, فإن هذا التقرير يربط أداء الاقتصاد الليبي ومؤشرات التطور والنمو الخاصة به" بأداء قطاع الطاقة " الحقول النفطية " وكميات النفط المنتجة على اعتبار أن هذا الاقتصاد يعتمد في الغالب على صادرات القطاع النفطي. وتمثلت أبرز ملامح هذا التقرير فيما يلي :

- انخفض معدل التضخم السنوي Average annual inflation إلى 2.6% عام 2013 , أقل من المعدل المسجل عام 2012 "6.1%", مع التنبؤ بزيادة هذا المعدل عام 2014 إلى 4.4%. الاقتصاد الليبي سوف يتعرض إلى انكماش بمعدل 4.1% استنادا إلى أن إنتاج النفط سوف ينخفض عام 2014 بشكل أكبر عن عام 2013, مع وجود توقعات ايجابية خاصة بإنتاج هذا القطاع بعد إنتهاء إغلاق حقول إنتاج النفط واستمرار الإنتاج في حقل الشرارة, ولكن استنادا إلى حالة عدم الاستقرار في البلاد, فإن إنتاج النفط والنمو الاقتصادي قد يشهد هبوط واضح عام 2014.
- تمثلت أبرز ملامح خطة التنمية القومية National development plan في تنظيم عمل قطاع الهيدركربونات, وقد كانت شركة النفط الوطنية"NOC " National Oil Company , تدير هذا القطاع قبل الحرب الأهلية, وعلى الرغم من احتمالية أن هذه الشركة سوف تستمر في لعب دور كبير في إدارة هذا القطاع, فإن هناك غموض بشأن السياسات المتوقع تنفيذها بعد إقرار دستور جديد في البلاد, بالإضافة إلى أن المشهد السياسي في الدولة يبقى غير مستقر بشكل واضح.
- تمثلت أبرز الفرص المتاحة داخل الاقتصاد الليبي في التقرير بأن البلاد تمتلك أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا وأن معظم كميات هذا النفط الموجود تزال غير مستغلة, كما أن البلاد تمتلك معدلات كبيرة من السولار يمكن الاستفادة منه في حالة الوصول إلى مرحلة الاستقرار السياسي, كما تمثلت أبرز هذه الفرص في وجود امكانية في تنمية القطاع الخاص كأبرز محددات التنمية السريعة.

- تمثلت أبرز نقاط القوة داخل الاقتصاد الليبي في أن احتياطي النفط سوف يستمر لأكثر من 80 عام وفقا لمستوى الإنتاج الحالي, وأن إنتاج البلاد من النفط والغاز يغطي بسهولة الاحتياجات المالية الخارجية, كما تمتلك الدولة مخزون ضخم من احتياطات العملة الصعبة يضمن توفير الحماية للعملة المحلية, بالإضافة إلى وجود صندوق كبير سيادي للثروة.
- تمثلت أبرز نقاط ضعف الاقتصاد الليبي في الاعتماد الرئيسي على قطاع الهيدروكربونات في توفير الإيرادات المالية والمكتسبات الخاصة بالعملة الصعبة, بالاضافة إلى تحكم الدولة في شئون الاقتصاد مما يضع تحديات وعقبات كبيرة جدا داخل مناخ العمل الاقتصادي. كما تبرز أهم

نقاط الضعف في عدم وجود سياسة اقتصادية مستقبلية بسبب وجود أولوية للتعامل مع المسائل السياسية.

- يسيطر القطاع الصناعي على الاقتصاد الليبي حيث يساهم بنسبة 77.2% من إجمالي الناتج المحلي عام 2013 خاصة قطاع الهيدروكربونات الذي يساهم بنحو 90% من الإيرادات المالية و 95% من إجمالي الصادرات الليبية , فيما بلغت مساهمة قطاع الخدمات نحو 20.6% من إجمالي الناتج المحلي, أما قطاع الزراعة فلم يكون له أي وجود اقتصادي ملموس, حيث بلغت مساهمته نحو2.1% فقط من هذا الإجمالي.

تقييم تقارير صندوق النقد الدولي:

من الملاحظ أن التقارير الثلاثة السابقة كانت بعد الأزمة السياسية التي تعرضت لها البلاد عام 2011 ومانتج عنها من صراع دامي داخل البلاد امتد تأثيره للخارج وألقى بظلاله السلبية على أداء الاقتصاد الليبي وحساب الميزان التجاري وحركة الصادرات الليبية إلى الخارج, ولكن بالرغم من هذه الأزمة, فإن الفوائض المالية المتوفرة لدى الدولة والاحتياطي الكبير المتوفر من العملة الصعبة قد جنب البلاد من مخاطر عدة متعلقة بالإفلاس الرسمي والاستدانة من الخارج سواء في عام الصراع السياسي "2011" أو حتى عام 2014 حيث استمرار الأزمات السياسية جنبا إلى جنب مع انخفاض إنتاج النفط من تارة والتدهور الكبير في أسعاره في الفترات الأخيرة من تارة أخرى. ويبدو من الواضح تركيز التقارير السابقة على اعتماد ليبيا على قطاع الطاقة " الكربوهيدرونات والنفط والغاز وهيمنة هذه الصادرات بشكل شبه كلي "95%" على حركة الصادرات الليبية وإبراز ذلك **كأحد أهم نقاط الضعف** داخل منظومة الاقتصاد الليبي, بالإضافة إلى تركيز هذه التقارير " خاصة تقرير 2014" على مسألة الفرص الكبيرة التي يحظى بها الاقتصاد الليبي جراء توفر مخزونات هائلة من النفط والغاز مع إمكانية تنمية القطاع الخاص وقيادته لعملية تطور ونمو الاقتصاد الليبي" خاصة بعد فشل القطاع العام في تحقيق أي مؤشرات تطور واضحة". وتبدو خطورة اشراف الدولة وتحكمها في الاقتصاد " كما أشار تقرير عام 2013", على حرمان الاقتصاد من وجود مصادر أخرى للدخل وتنويع فرص العمالة التي يتيحها وجود قطاع خاص قوي وقادر على خلق هذه الفرص وتحقيق معدلات عالية من الإنتاج داخل السوق الليبي الذي يعاني من انعدام فرص المنافسة داخل الأسواق الخارجية " خاصة مع أزمات النفط المتكررة المتعلقة بانخفاض الإنتاج تارة وانخفاض أسعاره تارة أخرى". وينبغي الإشارة هنا إلى وجود احتمالية كبيرة لزيادة نسب التضخم " كما أشار تقرير 2011" تحديدا بسبب هبوط إنتاج النفط وتقلبات أسعاره من ناحية, وارتفاع أسعار الواردات " خاصة مع ارتفاع قيمة العملة الصعبة " مما يضع البلاد أمام مأزق اقتصادي كبير خاصة مع وجود اتجاهات وآراء داخل منظومة الاقتصاد الليبي تفيد بضرورة مراجعة سياسة الدعم " خاصة دعم الطاقة" والذي يجعل من أسعار استهلاك الطاقة في ليبيا هي الأرخص عالميا. إن الحل الأمثل لمواجهة تلك التحديات الكبرى التي تواجه الاقتصاد الليبي يتمثل " كما أشارت توصيات التقارير السابقة" في ضرورة الفصل بين إيرادات النفط وتوجهات الاقتصاد الليبي من حيث إعداد الميزانية والإنفاق الحكومي وسياسات

التنمية , على أن يكون ذلك جنبا إلى جنب " لتوليد أكبر المنافع الممكنة" مع تحقيق تطوير عملية البناء, تطوير التعليم " خاصة التعليم المهني", إعادة إنشاء البنية التحتية, تحقيق السلام السياسي و الاجتماعي تطوير السياسات المالية وإنشاء قطاع خاص قوي وقادر على القيام بأعباء عملية التنمية بجانب القطاع الحكومي, إن التركيز على الإنسان نفسه وليس مصادر الطاقة قد يضع الاقتصاد الليبي على أولى خطوات النجاح, حيث أن الرأسمال الأكبر للإنماء هو الإنسان لا البترول, فالإنسان هو الذي يصنع البترول وليس البترول هو الذي يصنع الإنسان, والإنسان هو الذي يثمر الموارد البترولية تثميرا إنتاجيا أو يهدرها هدرا استهلاكيا.

النتائج:

الاقتصاد الليبي اقتصاد نامي يتميز بالازدواجية , أي وجود قطاعات متطورة" وبالتحديد قطاعي النفط والغاز" وقطاعات أخرى متخلفة وما يتبع ذلك من وجود خلل هيكلي كبير داخل أرجاء هذا الاقتصاد.

يعاني الاقتصاد الليبي من ضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمارات الأجنبية وتركزها بشكل رئيسي في قطاع النفط وضعف مساهمة القطاع الخاص في هذه الاستثمارات بالإضافة إلى القدرة المحدودة جدا للمنتجات المحلية الليبية على المنافسة الدولية وعدم قدرة الدولة على خلق استثمارات جديدة " خاصة في القطاع السياحي".

عجز قطاع النفط عن تحقيق النهضة والتنمية المنشودة في ليبيا لعدة أسباب رئيسية تتمثل في تقلب إيرادات هذا القطاع فضلا عن عدم وجود مقومات تنفيذ هذه التنمية من حيث عوائق مرتبطة بالعوامل البيئية الداخلية والخارجية وعدم وجود رغبة حقيقية في التنمية, وكل ذلك وغيره من مشاكل متعلقة بالفساد المالي والإداري تسبب في إفشال جميع البرامج الاقتصادية في الدولة والعجز في تنويع مصادر الدخل وتغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

ضعف وتدني مستويات التشغيل في القطاعات الاقتصادية الليبية وتدني إنتاجية هذه القطاعات وتدنى مستوى المعيشة الحقيقي بسبب سؤ إدارة الحكومة للموارد النفطية , بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي (معدل الانكشاف الاقتصادي) وعدم مرونة الصادرات الرئيسية (النفط والغاز) بسبب اعتمادها على سياسات سوق النفط العالمية.

يملك الاقتصاد الليبي فرص كبيرة في هذا التعافي ,بل والنمو أيضا ,خاصة إذا ماتم وضع سياسات وتشريعات ذات فعالية كبيرة لاستغلال موارد وثروات الدولة المختلفة " خاصة الثروات السياحية " وتحقيق زيادة الإنتاج والاستثمارات في القطاعات المختلفة وتنويع هيكل الإنتاج المحلي وزيادة مساهمة القطاع الخاص في هذا الهيكل, وذلك لن يتم سوى بفصل إيرادات وطموحات الدولة الاقتصادية عن إيرادات النفط والغاز.

التوصيات:

تهيئة المناخ الإداري والتنظيمي والتشريعي السليم والذي يحتاجه أي اقتصاد وطني في العالم.
دعم وتأهيل القطاع الخاص وإعتباره شريك أساسي في التنمية وليس فقط ذو دور تكميلي.
محاولة تنويع مصادر الدخل القومي بقدر الإمكان وخلق قاعدة إنتاجية قوية داخل الدولة وفصل إيرادات الدولة عن مصادر إيرادات النفط والغاز.
كسب ثقة المستثمرين المحليين والأجانب من خلال دعم سياسات الإستثمار المحلي والأجنبي.
دريب وتأهيل وتحفيز العمال المحليين وتشجيع المبادرات الفردية لمصلحة الاقتصاد الوطني.
الاهتمام ببرامج البحوث العلمية اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني وتوفير قاعدة بيانات متطورة تخدم أهداف الاقتصاد الوطني وتلبي تطلعاته بشأن النهوض والتطور.
إقتراح برامج الاستثمار المختلفة وعمل دراسات جدوى لها , مع عمل دراسات جدوى دقيقة لكافة المشاريع المنبغي الدخول فيها حرصا على عدم إهدار المال العام.
إقرار السياسات المختلفة المتعلقة بالشفافية والمحاسبة والحد من الفساد المالي والإداري.
توحيد الميزانيات المختلفة المرتبطة بالدولة مع توجيهها للصالح العام والحد من تدخل الخواص.
ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة الجهاز الضريبي وإقراره سياسات مشجعة للانتاج والاستثمار.
الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"خاصة النامية منها" في التطور والنهوض الاقتصادي.
الدخول في علاقات تعاون وشراكة مع كافة دول العالم لتطوير الأداء الاقتصادي للدولة.
توجيه الأنظار إلى القطاع السياحي ومدى الإستفادة الهائلة التي قد يجنيها منه الاقتصاد الليبي.
وجود إرادة حقيقية للتنمية والنهوض الاقتصادي وخلق الولاء والإنتماء للعاملين في الاقتصاد.

المصادر:

الكتب:

- حسن صعب, تحديث العقل العربي: دراسات حول الثورة الثقافية اللازمة للتقدم العربي في العصر الحديث, دار العلم للملايين , بيروت, أكتوبر 1972.

المقالات:

1) الاقتصاد الليبي وتوسيع قاعدة الملكية, صفحة المعرفة, قناة الجزيرة , 3-10-2004 .
2) أربعون عاما على ثورة الفاتح, الاقتصاد الليبي إلى أين؟, الحسن عاشي, صحيفة القدس العربي, 8-9-2009.
3) انجازات رغم المعوقات: انفاق ضخم للبرنامج التنموي في ليبيا تبرز نتائجه قريبا, مي السعيد, وكالة سولابرس, 5-1-2010.
4) حقائق الاقتصاد الليبي, مبروك القمودي,جريدة الوسط البحرينية, 29-9-2009.
5) الخامات المعدنية في ليبيا, مقالة منشورة في الإنترنت, 27-11-2007.
6) Euraasia Review,news&analysis,Libya Energy Profile, 25-2-2011.

7) J.A.Alan, Libya accommodates to lower oil revenues, International Journal of Middle East Studies, 15, 1983.

8) U.S. Library of Congress, Manufacturing and Construction,Libya.

التقارير:

1) ليبيا, تقرير التنمية البشرية 1999, الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق, طرابلس, ليبيا.

2) صحيفة الفجر الجديد, النسخة الاقتصادية , تقرير عن السياحة, 24 ديسمبر 2010.

3) تقرير صندوق النقد الدولي, ليبيا, 2011.

4) تقرير صندوق النقد الدولي, ليبيا, 2013.

5) تقرير صندوق النقد الدولي, ليبيا, 2014 "الربع الثاني".

الأبحاث:

1) سعيد صفي الدين الطيب, مقومات التنمية السياحية في ليبيا – دراسة في الجغرافية السياحية, رسالة دكتوراه منشورة, كلية الأداب, جامعة القاهرة, 2001.

2) محمد محجوب الحداد, تقييم تنافسية صناعة السياحة فى ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات, بحث منشور, كلية الاقتصاد, جامعة مصراتة,2008.

المواقع الإلكترونية:

1- Industry-Libya-Sector, Industry - Libya - sector http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Libya-INDUSTRY.html#ixzz1f87jTQXK- 2-